

جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة

كلية والعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة

كلية والعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور التأمين الفلاحي

دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي C.R.M.A لولاية سعيدة

إعداد الطالبة: إشراف الأستادة:

♦ مباركي يمينة

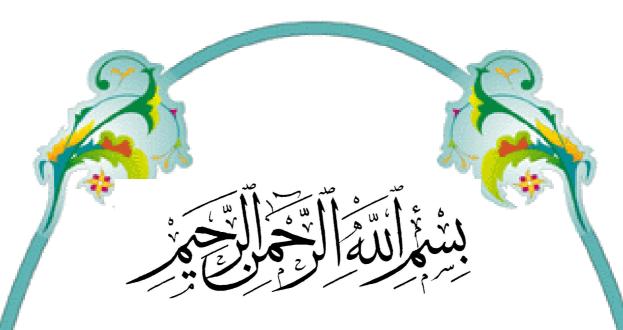
أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:.....رئيساً

الأستاذة:..... قاسمي سعاد.مشرفاً

السنة الجامعية (2018–2019)





يا ربد لا تدعمني أحاب بالغرور إذا نبعت

ولا أحاب باليأس إذا فشاتبل ذكرني دائما بأن الفشل مو التجاريب التي تسبق النجام.

يا ربع ... غلمني أن التسامع مم أكبر مراتبع القوة وأن حب الانتقاء مم أول مظامر الضعف.

يا ربع ... إذا جردتني من المال أترك لي الأملوإذا جردتني من النجاج أترك لي قوة العناد. حتى أتغلب على الغشل.

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا ربد ... إذا أسأت للناس أعطيني شجاعة الاعتذار

وإذا أساء ليالناس أعطيني شجاعة العفو

يا ربع ... إذا نسيتك لا تنساني.





*سبحان الذي خلق الكون و سيره و خلق الإنسان و كرمه بالعقل و زاده نعمة العلم أول الشكر لله عز و جل الذي بفضله استطعت إتمام هذا العمل راجية من الله أن يكون خالصا لوجهه الكريم و مصداقا للقول: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

* فقد اجتمعت علي الفضائل و تراكم فوق أكتافي كحمل ثقيل فعجز اللسان عن التعبير و رد الجميل ، جميل من أسهموا في بناء هذا العمل فاخترت أن أرد لهم إحسانهم بالشكر فشكرا لأستاذتي المؤطرة "قاسمي سعاد" على مجهوداتها في توجيهي لإنجاز هذا العمل الذي أرجو من الله في ميزان الحسنات ، كما أتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة الذين أناروا درب حياتي بنور العلم في مساري الدراسي .

*لا أنسى أن أتقدم بالشكر الكبير لعمال الصندوق الجهوي للتعاون

الفلاحي-CRMA -.





بسم الله ما سرى في الكون ضياء و الحمد لله صاحب الفضل في العطاء و السلام على معلم البشرية جمعاء حامل العلم محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى زورق النجاة و بحر الحنان و شاطئ الأمان إليك يا من ملكت قلوب جميع الناس بطيبتك و حنانك إليك يا من تملأ لحظة عن إرشادي إلى الطريق الصحيح إلى درب الأمل إلى من تحت قدميها جنة الرضوان إليك يا أطيب قلب حنون و إلى العزيزة أطال الله في عمرها إليك يا أمي الغالية.

إلى من علمني أصول الحياة إلى من كتبت إسمه في قلبي إليك يا أبي العزيز أطال الله في عمرك.

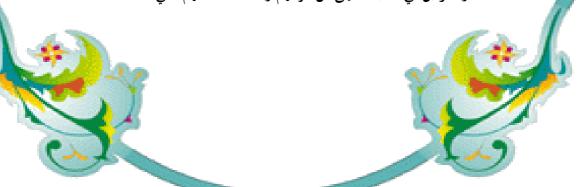
إلى نور عيناي الذي أرى بها أهدي ثمرة جهدي ،كما أرجو أن أكون قد حققت و لو جزء بسيط من حلمها.

إلى من ترعرعت معهم أخي "حسام الدين" و الكتكوتة الصغيرة "آلاء".

إلى من كانوا سندي و عوني في هذه الدنيا إليكم "جدي و جدتي"، "خالاتي" و "أخوالي" ، إلى "زوجة خالي ب" إلى "عماتي" و خاصة عمتي "يمينة" .

إلى كل الذين رافقتني دعواتهم خلا مشواري الدراسي إلى من اعتبرتهما دوما روحي الثانية و يعجز اللسان عن وصف حب لهما و عشت معهما أفضل و أجمل اللحظات " خلود"،" أمينة" متمنية لهما حياة سعيدة.

إلى من تحملتا معي عبء هذه المذكرة أختاي: "مليكة" و "فاطمة الزهراء" و التي أتمنى لهما السعادة و التوفيق في الحياة ، إلى من عرفتهم و سكنت محبتهم قلبي.



الفهرس

	كلمة الشكر
	الإهداء
	قائمة الجذاول
أ-ت	المقدمة العامة
	الفصل الأول: التــــأميــن الفلاحــــي
01	1-التأميـــــنــــنــــــنـــــــنـــــــنــــــ
	-تمهیـــد.
01	1-1 ماهية التأميـن
02	2-1 العناصر الأساسية للتأمين
03	1-3-فوائد التاميـــنن
05	4-1-أنواع التأميــن
07	2- الخطـــر2
07	1-2 تعريف الخطر
08	2-2-مواصفات الخطر
10	3-2-تقسيمات الخطر
13	3–الأخطار الفلاحية

3-1-مفهوم الخطر الفلاحي.....

13

13	3-2-أنواع الخطر الفلاحي
15	4-التأمين الفلاحي4
15	1-4-مفهوم التأمين الفلاحي
16	2-4-مبادئ التأمين الفلاحي
19	4-3- عقد التأمين الفلاحي
20	4-4-منتوجات التامين الفلاحي
27	5- دور التأمين في القطاع الفلاحي5
	الفصل الثاني: دراسات سابقة
	تمهيد
31–28	1- دراسات سابقة1
31	2- الدراسات السابقة العربية
32–31	3- دراسات سابقة الأجنبية
ائو	الفصل الثالث: أهمية القطاع الفلاحي و دور المؤسسات التأمينية في الجز
	تمهيـــد
33	1-أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر
34	2-تطور القطاع الفلاحي في الجزائر2
35	3-المخاطر التي تواجه هذا القطاع و مصادرها

38–36	3-2-مصادر الخطر الفلاحي
38	4-العوامل الواجب توفرها لتنميةالقطاع الفلاحي
38	1-4-العوامل الواجب توفرها
39	4–2–الدور الحكومي في التأمين الفلاحي
40	5-التمويل الفلاحي و السياسة المنتهجة لانعاش هذا القطاع
40	5-1-مصادر التمويل الفلاحي
41	2-5-واقع الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA
42-41	6- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA
43	7-بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
44-43	7-1-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA
	الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول التأمين الفلاحي
	تمهيـــد
46-45	1-لمحة تاريخية عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
47	2-الهيكل التنظيمي للتأمينات

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	قِم الجدول
	الفصـــل التطبيقــي	
41	الجنس	01
42	السن	02
43	المستوى الدراسي	03
44	الحالة المهنية	04
45	الدور الهام الذي يلعبه التامين في تغطية جميع المخاطر	05
46	عقد التامين الذي تضعه المؤسسة	06
47	الفترة المحددة التي بضعها الصندوق لعملية التامين	07
48	دور التأمين الفلاحي في جبر الأضرار التي تلحق بالفلاح	08
49	الأخطار غير القابلة للتأمين	09
50	المعابير التي يحددها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	10
51	قيام الفلاح بدفع قسط مقدم للقيام بعملية التأمين على منتجاته و عتاده	11
52	النسبة التي يضعها الصندوق لتعويض المنتجات	12
53	اختلاف عقد تأمين المنتحات الحيوانية عن المنتحات النياتية و العتاد	13

54	آجال الضمانات و التعويضات التي يحددها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	14
55	المدة التي يحددها الصندوق و التي يقوم الفلاح بتجديد عقدة التامين فيها	15
56	القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة التي يجب على الدولة تقديم تسهيلات و ضمانات وتعويضات للفلاح.	16
57	ما يحدده الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من مدة و التي يقوم فيها الفلاح بتجديد عقد التأمين فيها.	17
58	حالة عدم وقوع أي خطر للفلاح في المدة التي يحددها عقد التأمين، و التي يقوم الصندوق بمنح الفلاح مبلغ معين.	18
59	منهجية عملية التأمين التي يضعها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لمختلف الأخطار التعاون الفلاح.	19
60	مدى تغير التعويضات و الضمانات التي يضعها الصندوق بالنسبة للإنتاج النباتي في حالة البرد و الحرائق و الفيضانات	20
61	مدى تغير التعويضات والضمانات التي يضعها الصندوق بالنسبة للإنتاج الحيواني في حالة المرض أو التسمم الغذائي.	21
62	رأي المستجوبين حول وعي عملية التأمين الفلاحي.	22
63	مدى إقبال الفلاحين نحو الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.	23
64	درجة الثقة التي يضعها الفلاح حول صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	24
65	مدى رضى الفلاح على نوع الخدمة التي يقدمها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.	25



مقدمة عامة:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الإنتاجية المهمة، فهو من أهم الدعامات الأساسية في بناء و نمو حياة الاقتصادية لأي دولة تريد تحقيق الاكتفاء الذاتي فضلا عن دلك فهو يمثل قطاعا استراتجيا في الاقتصاد الوطني لكونه يوفر احد المطالب الجوهرية للمجتمع فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الفلاحيين و إنتاج الفلاحي في كل المجتمعات خاصة و أن عدد السكان يزداد بنسبة عالية و بذلك يصبح احتياجاتهم للغذاء أمرا ملحا مقابل هذا نجد أنا لإنتاج يعرف تدبدبا في كميات و هذا راجع إلى الظروف الغير المستقرة و التقلبات الجوية القصوى (العواصف الفيضانات الرياح القوية ...)أو بسبب نقص في الأمطار و حدوث ظاهرة الجفاف و كذا انتشار مختلف الأمراض التي تؤدي إلى وفاة الحيوانات المساهم بدورها بشكل كبير في تراجع الإنتاج الفلاحي للبلاد و كل هذه الظروف المعقدة لا دخل للإنسان فيها مما يجعل هذا القطاع (الفلاحي)يواجه عدة صعوبات و عراقيل يدفع ثمنها الفلاح أولا ثم المجتمع ثانيا و التي أساسها الأخطار المتعلقة بمختلف الوسائل البشرية و المادية المستخدمة و هنا يبرز الدور الفعال و المهم للتامين في الحفاظ على المستوى العام للثروة والتأمين في مفهومها لبسيط هو الحصول على الأمان،وهو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشأة من الخسائر المادية المحتملة نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده،وذلك عن طريق تحويل عبء هذا الخطر إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له أو المستفيد عن كل أو جزء من الخسارة المادية المحققة،ومن أجل تدعيم عمل التجهيزات،وما تحاول الدولة توفير هو بحثًا عن طرق للحد من الخسائر التي يتعرض لها الفلاح، وحماية نشاط هو منتجاته من مخاطر طبيعية وغيرها، ومن هنا أدرجت فكرة التأمين الفلاحي، الذي بات يمثل دورا مهما في المجتمعات، وعليها تخاذهمن السب للتعويض معظم الخسائر التي تمس ممتلكات الفلاح و الحد من تبعات الأضرار المتوقعة. او حماية جزء من الإنتاج او حتى مخاطر انخفاض اسعار المنتجات الفلاحية مما يؤكد دور التامين في تعزيز التنمية الفلاحية ووجود مثل هذا النمط من الحماية للقطاع الفلاحي و مع التوجهات الجديدة للسلطات الجزائرية نحو دعم التنمية الريفية و محاولتها تسهيل العمليات التأمينية للفلاحين،اتسعبد ذلك نشاطالتأمين الفلاحي،إذ كان مع بداية ظهوره حكرا على الصندوق الفلاحي للتأمين،ومع الإصلاحات الاقتصادية الت يحدثت في الجزائر والتي مستكلف قطاعات الاقتصاد الوطني بما فيها القطاع الفلاحي و قطاع التأمين،أصبح من الضروري فتحسوق التأمين أمام مختلف الهيئات وممارسته،وبهذا فتح المجال أمام الفلاح من أجل تأمين كل عناصر نشاطه الفلاح يسواء كانعتادا ،أومنتوجا حيوانيا ،أو محصولا

زراعيا لدى مختلف شركات التأمين،وحسب مانقتضيه مصلحة الفلاح،وما يراهندعيماحقيقيا لنشاطه،حيث أن التأمين على هذه المنتجات يؤدي إلى تشجيعهم و تحفيزهم على الإنتاج و بالتالي المساهمة في تطوير و استقرار القطاع الفلاحي.

وعليه و بالنظر إلى دور التأمين الفلاحي في جبر أخطار الفلاح تأتي إشكالية موضوعنا على الشكل الآتي: إشكالية :

بناءا على ما سبق سنحاول معالجة الموضوع انطلاقا من طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم التأمين الفلاحي في الحد من المخاطر الفلاحية؟

وحتى نتمكن من الإلمام بمختلف جوانب الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم المخاطر التي تواجه القطاع الفلاحي؟
- ماهو دور التأمين الفلاحي في جبر الأضرار التي تلحق بالفلاح؟
- ما هي أهم المنتوجات الفلاحية التي يوفره االصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي؟

و بغية التسرب أكثر فأكثر في لب الموضوع قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- ✓ يغطي التأمين الفلاحي جميع الأخطار المادية التي يعرض لها الفلاح. .
- ✓ الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الجهة الوحيدة التي تتكفل بتعويض الفلاح عن الأخطار التي تلحق بمنتوجاته.
 - ✓ يغطى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي جميع المنتوجات الفلاحية فقط.

الأهداف الدراسة:

تسعى الدارسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز أهمية ودور التأمين الفلاح؛
- ✓ التعرف على أهم المنتجات التأمينية الفلاحية؛ ملامسة أهم أهداف التأمين على المنتجات الفلاحية؛
 - ✓ معرفة أهم المراحل العملية للتأمين على المنتوجات الفلاحية؛

[Tapez le titre du document]

✓ الخروج بتوصيات قد تسهم في نشر الوعي الثقافي حول أهمية التأمين على الأخطار الفلاحية للفلاح
 أهميةالدراسة:

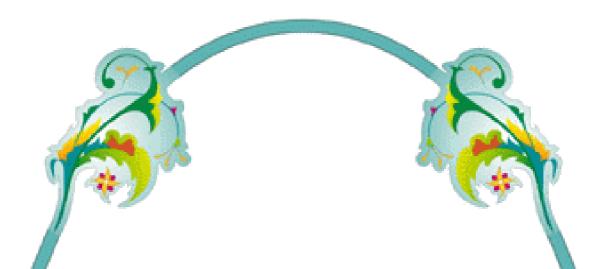
إن دور التأمين الفلاحي في النهوض بالقطاع الفلاحي الذي يساهم و بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الوطني، واعتباره كحل جذري للحد من الأضرار المتوقعة، من خلال تعويضه لمعظم الخسائر التي تمس الفلاح في مختلف منتجاته المهذا ستخصص الدراسة في هذا الموضوع لمحاولة السعي وراء تحسين الصورة التأمينية لهذا النوع من الخدمات والآثار الإيجابية لخدمات التأمين الفلاحية.

أسباباختيارالموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية و الفضول في معرفة هذا المجال الواسع بشكل مفصل
- ✓ التقليل من نقص الوعى عند الفلاحين بخصوص التأمين على منتجاتهم؟
 - ✓ ندرة الدراسات التي تتاولت موضوع البحث؛
- ✓ مدى أهمية التأمين الفلاحي في المساهمة في جبر الضرر الذي قد يكون بنسبة كبيرة ،ويؤدي إلى
 خسائر غير متوقعة لدى الفلاح؛
- ✓ تحليل والوقوف على أهم الصعوبات والتحديات التي يواجهها التأمين على الأخطار الفلاحية ومحاولة الخروج بأهم الاقتراحات و التوصيات من خلال الدراسة حول هذا الموضوع؛

المنهج المستخدم في الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فلقد اعتمدناعلى كل من المنهج الوصفيللسردفي الفصول الثلاث لمختلف التعاريف والمفاهيم الأساسية حول عملية التأمين الفلاحي كما استخدمنا المنهج التحليلي الذي يبرز من خلاله تحليل المعطيات ، في الفصل التطبيقي لدراسة حالة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي لولاية سعيدة .



الأدبيات النظرية و التطبيقية





1-1-التأمين:

تمهيد:

يعتبر التأمين من الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية التي تغطي مختلف النشاطات الحيوية في العالم، و تقوم فلسفة التأمين على فكرة بسيطة تتلخص في أن يقوم الإنسان باقتسام المخاطر و الكوارث التي تقع عليه في حياته مع الأخريين، و كان ظهور التأمين أمرا حتميا وذلك نتيجة لتطور الحياة و زيادة و تشعب الحاجات البشرية و تعددها و أهم من ذلك زيادة الأخطار الناجمة عن تطور سلوك الأفراد في نفس الوقت عجز المجتمع عن التعامل مع تلك الأخطار و التعويض عنها و قد تعدت هذه الأخطار ممتلكات الفرد و أمواله و تجارته الفلاحية و امتدت لتهدد حياته و مستقبله و هذا ما أدى لظهور التأمين بمختلف أنواعه الفلاحي, الصناعي...الخ كوسيلة استحدثت لمعالجة أثار الأضرار و المخاطر و المصائب التي تنزل بالأفراد في صناعتهم و فلاحتهم و مختلف الممتلكات الخاصة بهم و التخفيف منها أو إزالتها تماما و يتم ذلك بواسطة هيئات منظمة التي تزاول نشاطها التأميني على جميع نواحي الحياة الاقتصادية.

1-1-1 ماهية التأمين:

1-1-1-1 لغة:

التأمين من الأمن أي اطمأن وزال الخوف وهو بمعنى سكن قلبه وكذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف ومن ذلك قوله تعالى: بعد بسم الله الرحمان الرحيم "عامنهم من خوف"صدق الله العظيم وكذلك «وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا" صدق الله العظيم وكذلك يقال استأمنه أي طلب منه الأمان والأمن هو الحماية ويعني الاطمئنان وزوال الخوف وسكون القلب. (إنساعد و تمار، 2018، صفحة 6)

1-1-1 اصطلاحا:

التأمين هو وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا. (خليل، 2012)

1-1-1 التعريف الاقتصادي:

التأمين هو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشأة من الخسائر المادية المحتملة نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده، وذلك عن طريق تحويل عبء هذا الخطر إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له أو

المستفيد عن كل أو جزء من الخسارة المادية المحققة، وذلك في مقابل أن يقوم المؤمن له بدفع قسط أو أقساط دورية تحتسب وفقا الأسس رياضية وإحصائية معينة. (خليل، 2012، صفحة 14)

1-1-1-4 وعرفه المشرع الجزائري:

حسب المادة 619 من القانون المدني الجزائري، التي تنص على أن" :التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي عوض مالي من آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة أخرى يؤديها المؤمن له والمؤمن". (خليل، 2014، صفحة 14)

1-1-2 العناصر الأساسية للتأمين:

تتمثل العناصر الأساسية للتأمين في مايلي:

1-1-2-1 عقد التأمين:

هو اتفاق بين المؤمن والمؤمن له، يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد، ويكون هذا التعويض عينا أو ماليا وذالك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التأمين. (خليل، 2012، صفحة 7)

1-1-2-2 وثيقة التأمين (بوليصة التأمين):

هي المستند أو البنية التي تبرهن على وجود عقد التأمين وتحتوي على بيانات التأمين كاملة وتتوفر على معلومات أساسية يعرفها المؤمن له وينقلها إلى المؤمن بدقة ووضوح من خلال تعبئة نموذج خاص بطلب التأمين حيث يعده المؤمن ليتضمن كافة المعلومات الأساسية والجوهرية من وجهة النظر وبناء على هذه المعلومات يكون قراره بقبول أو رفض العملية. (خليل، 2012، صفحة 7)

1-1-2 المؤمن:

هو الشخص أو الشركة الذي يقوم بتغطية قيمة التأمين لطالب التأمين ضد الخطر المؤمن ضده. (خليل، 2012، صفحة 7)

1-1-4 قسط التأمين:

ويمثل التزام المؤمن له في عقد التأمين وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل التزام هذا الأخير بتحمل الخطر. (خليل، 2012، صفحة 7)

1-1-5-5 مبلغ التأمين:

المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده والعلاقة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين علاقة طردية. (خليل، 2012، صفحة 7)

1-1-2-6 مدة التأمين:

الأدبيات النظرية و التطبيقية

حيث أن عقد التأمين يعتبر من العقود الزمنية أي مرتبطة بمدة محددة تبينها وثيقة التأمين و يكون خلالها عقد التأمين ساريا ففي التأمينات الممتلكات تكون مدة سنة وفي التأمين النقل قد تكون المدة أقل من سنة حتى وصول البضاعة، أما في تأمينات الحياة فتكون لأكثر من سنة وفي تأمينات أخطار المقاولات تكون المدة حتى إنتهاء تنفيذ المشروع. (خليل، 2012، صفحة 7)

1-1-2-7 المؤمن له:

هو الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو في ممتلكاته أو في ذمته المالية وهو طالب التأمين و يلتزم بدفع قسط التأمين لشركة التأمين. (خليل، 2014، صفحة 7)

1-1-3 فوائد التأمين:

التأمين آلية لنقل الخطر من المتضررين المحتملين إلى شركات التأمين من خلال فكرة التأمين، نتعرف هنا إلى المزيد من فوائد التأمين بالنسبة للفرد والمجتمع.

1-1-3-1 راحة البال والأمان:

إن قسط التأمين المدفوع هو نفقة معلومة ولكن مقابل ذالك يتلقى حملة وثائق التأمين وعدا بأنه في حالة وقوع أحداث معينة فإنهم سوف يتلقون تعويضا ماليا، فهم بذالك يدفعون نفقة صغيرة نسبيا مقابل التفادي المحتمل لنفقة أكبر غير معلومة، ويمنح ذلك حامل وثيقة التأمين الفائدة الرئيسية للتأمين والتي غالبا ما توصف براحة البال لأنه يشعر بالاطمئنان لمعرفته أنه في حالة وقوع كارثة كحريق يدمر منزله أو شركته فإنه سيجد التعويض المالي متوفرا. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 8)

1-1-3-2 تحسين الخطر:

غالبا ما توحد شركات التأمين جهودها وتستثمر مبالغ طائلة لمحاولة تقليل كل من تلك أضرار وحجم خطورة الخسائر، فهم يستثمرون ويبحثون عن طرقا جديدة لتحري الخسائر وتجربة وتطوير معدات مكافحة الحرائق وأساليب جديدة في الإصلاح، أو استخدام المواد المقاومة للحريق في السلع الاستهلاكية، وأيضا طرق إصلاح السيارات ...إلخ، ويتم ذالك بالتعاون مع أطراف أخرى لها نفس الاهتمام مثل المصانع والحكومات ومكافحة الحرائق، وأحيانا يقومون بذالك بشكل مستقل، وهم يتشاركون في المعرفة عندما ينصحون حملة وثائق التأمين لديهم بكيفية تجنب أو تقليل الأخطار التي قد تواجههم ويؤدي ذالك إلى خفض تكاليف المطالبات وبالتالي خفض الأقساط، ومن المزايا الإضافية الأخرى هي أن قلة المطالبات تعني قلة الحوادث ومن ثم قلة المعاناة الشخصية وانخفاض حجم الخسارة. (انساعد و تمار، 2017)

1-1-3-3 تجنب احتجاز رأس المال:

إذا لم يكن هناك التأمين فإن قطاعات الأعمال ستحتاج إلى أن تأخذ في اعتبارها أثر الخسائر وتكلفة إصلاحها، وبدلا من أن تدفع مبلغا معلوما من المال (قسط التأمين) فإنها ستحتاج إلى احتجاز مبلغ من رأس المال تحسبا لأية خسارة والذي كان يمكن الاستفادة منه في توسعة وتطوير أنشطتها التجارية. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 7)

1-1-3-4 تشجيع المشاريع الجديدة:

إن مباشرة أي نشاط تجاري جديد يتطلب رأس مال غالبا ما يتم جمعه من المستثمرين أو البنوك، وإن الأصول العائدة للنشاط التجاري تمثل عادة الضمان للمستثمرين الذين كانوا سيترددون في استثمار أموالهم لولا وجود التأمين باعتباره يوفر الحماية، فالحريق مثلا قد يؤدي بسهولة إلى جعل النشاط التجاري غير مربح بسبب الخسائر التي قد يسببها، من هنا فإن التأمين على الأصول والممتلكات ضد خطر الحريق سيوفر للمستثمرين بدائل للحماية وبالتالي التشجيع على الاستثمارات واستمرارها. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 8)

1-1-3-5 الاستثمارات:

إن القائمين على وعاء التأمين لديهم مبالغ كبيرة من الأموال تحت عنايتهم، وهناك فارق زمني بين تلقي أقساط التأمين ودفع المطالبات التأمينية، وقد يكون هذا الفارق الزمني بضع سنوات في حالة تأمين الحماية و الادخار، وهذه الأموال لا تترك دون استخدام ولكنها متاحة للاستثمار، ويستثمر المؤمنون هذه الأموال في مجموعة كبيرة من الاستثمارات تتراوح بين الاستثمار المباشر في أسهم الشركات وتقديم القروض للصناعات أو لحكومات والاستثمار في العقارات والسندات المالية بفوائد ثابتة، فالأقساط الصغيرة التي يدفعها ألاف الأفراد والشركات ليست مجمدة ولكنها تدور مع عجلة الاقتصاد وتساعد في تحفيز النمو القومي. (انساعد و تمار، 2017، صفحة 8)

1-1-3-6 الإستيراد والتصدير:

إن التأمين سلعة مثل باقي السلع التي يتم تبادلها بين الدول، وعليه فإن الدولة التي تبيع التأمين هي دولة مصدرة للتأمين والدولة التي تشتريه مستوردة وحيث أن التأمين منتج غير ملموس أي أنه ليس له وجود مادي فإنه يصنف على أنه (أرباح غير مرئية) ومن أمثلة الأرباح غير المرئية، الأرباح الناتجة عن الخدمات السياحية، إن الشركة الكبيرة التي تستثمر بشكل ضخم في المصانع والمعدات ستحتاج إلى حماية هذا الاستثمار .أو إذ لم يكن لدى الدولة صناعة تأمينية أو كان لديها صناعة التأمين غير ملائمة فإن مثل هذه الشركة ستعمل للتأمين على ممتلكاتها في الخارج، ومن ثم ستكون هذه الدولة مستوردة

لخدمات التأمين، أما الدولة الأجنبية التي توفر أو تبيع التأمين فسوف تتلقى أقساط التأمين وعليه فإنها دولة مصدرة لخدمات التأمين. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 9)

1-1-3-7 النقد الأجنبي:

تتم الصفقات الدولية بعملة الدولة المصدرة، وتعاني العديد من الدول من مشكلة العملة بينما النقد الأجنبي هو سلعة قيمة قد تخضع عملية بيعها وشرائها للرقابة، وبناء عليه فإن صناعة التأمين الراسخة والسليمة ماليا والقادرة على الاحتفاظ بأخطارها ستساعد على التقليل من مستوى حاجتها إلى العملة الأجنبية. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 9)

1-1-8 خلق فرص العمل:

إن وجود صناعة التأمين ناجحة وسليمة يعني خلق العديد من فرص العمل في المشاركين الرئيسين في سوق التأمين سواء في شركات التأمين أو شركات المهن التأمينية الحرة أو الأسواق الردفية لصناعة التأمين كمزودي الخدمة التأمينية في المستشفيات ومراكز الطبية أو المراكز صيانة المركبات أو شركات توفير أدوات ومعدات السلامة العامة وغيرها. (إنساعد و تمار، 2018، صفحة 9)

1-1-4 أنواع التأمين:

يمكن تقسيم أنواع التأمين على عدة معايير من أبرزها مايلي:

1-1-4-1 حسب معيار الإجبار والاختيار:

◄ التأمين الاختياري :ويشمل كل أنواع التأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المؤسسة بمحض إرادتهم، ذلك للحاجة الماسة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد أن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد والمؤسسة أمثلة نجد :تأمين الحوادث والحريق وتأمين السيارات غير الإجباري والسرقة والتأمين البحري، ويطلق على هذا النوع من التأمينات بالتأمينات الاختيارية أو الخاصة.

◄ التأمين الإجباري :ويشمل كل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المؤسسات أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو الالتزام من الدولة هو أساس التعاقد، ويشمل هذا النوع من التأمين كافة التأمينات الاجتماعية (العجز، الوفاة، الشيخوخة، البطالة والمرض، إصابات العمل)وبعض التأمينات الخاصة الإجبارية كالتأمين الإجباري للسيارات. (انساعد و تمار، 2017 مفحة 9)

1-1-4-2 حسب معيار الغرض من التأمين:

- ◄ التأمين التجاري :ويقوم التأمين هنا على أساس تجاري أو بغرض تحقيق الربح، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات المساهمة وهيئات التأمين بالاكتتاب، حيث يتم حساب قسط التأمين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية .(انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 9)
- ◄ التأمين الاجتماعي :ويقوم التأمين هنا على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح، ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، وعادة ما يفرض هذا النوع من التأمين إجباريا، وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 10)

1-1-4-3حسب معيار تحديد الخسارة:

- ◄ التأمينات النقدية: وتشمل كافة أنواع التأمين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الخطر المؤمن منها، وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة القياس للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقيق هذا الخطر فعلا ويتمثل ذلك في مبلغ التامين، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك أطلق عليها بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة بالنقد مقدما والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه. (إنساعد و عمار، 2018، صفحة 10)
- ◄ تأمينات الخسائر :وتشمل كافة أنواع التأمين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية و بحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 11)

1-1-4-4 حسب معايير خطر موضوع التأمين:

◄ تأمينات الأشخاص: يكون الخطر المؤمن منه متعلقا بشخص المؤمن له، مثل: التأمينات على الحياة من المرض تأمينات الشيخوخة والبطالة، تأمينات الحوادث الشخصية وإصابات العمل، ويمكن للشخص أن يؤمن نفسه وأولاده وزوجته. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 11)

◄ تأمينات الممتلكات: يكون الخطر المؤمن منه أمرا يتعلق بمال المؤمن له،ومن أمثلتها التأمين على السرقة و الحريق والتلف التي قد تخص عقارات كالبنايات و مخازن والمتاجر أو قد تخص الأثاث والبضاعة،كما قد يكون الموضوع المؤمن عليه نقودا أو مجوهرات ثمينة أو قد يكون قرض من القروض التجارية. (انساعد و نمار، 2017 ، صفحة 11)

◄ تأمينات المسؤولية المدنية: هنا يتم التأمين على الضرر الذي ينجم على مسؤولية الفرد اتجاه الغير، سواء كان الضرر قد أصاب الغير في ماله أو جسده ومن أهمها تأمين المسؤولية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات وتأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة) الأطباء، الصيادلة) وكذا تامين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات. (إنساعد و تمار، 2018، صفحة 11)

2-1-الخطر:

يتطلب من الإنسان اتخاذ القرارات في ظل العديد من المتغيرات، سواء كانت هذه القرارات تتعلق بحياته الخاصة أو العامة أو فيما يتعلق بوظيفته أو عمله أو علاقاته، ويترتب على ذلك أنه عند إتخاذ قرار معين يكون غير متأكد من النتيجة النهائية لذلك القرار، مما يخلق لديه حالة معنوية معينة توصف بأنها خطر الذي يلازم متخذ القرار.

1-2-1 تعريف الخطر:

يمكن تعريف الخطر بجميع مواصفاته وأصنافه بأنه حادث مستقبلي محتمل الوقوع فهو الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة. (خليل، 2012، صفحة 2)

1-2-2 مواصفات الخطر:

تختلف مواصفات الخطر باختلاف طبيعة وأنواع التأمين، ويمكن ترتيبها حسب الأصناف التالية:

1-2-2-1 الأخطار القابلة للتأمين والأخطار غير القابلة للتأمين:

إن المخاطر بصفة عامة قد تكون قابلة للتأمين وقد تكون غير قابلة للتأمين، وفي الواقع أن الشخص حر في التأمين أو عدم التأمين على المخاطر ماعدا ما هو إجباري بمقتضى القانون، ويحق للشخص كذلك أن يؤمن على كل مصلحة له قصد المحافظة عليها من وقوع أي نوع من الأخطار، وقد أقر المشرع الجزائري هذا المبدأ بمقتضى أحكام القانون المدني، وكذلك بموجب أحكام قانون التأمين، فجاءت في هذا السياق بأن تكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة للشخص من عدم تحقق الخطر. (خليل، 2012، صفحة 2)

كما أنه يمكن لكل شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في حفظ مال أو في عدم وقوع خطر أن يؤمنه.

لكن هناك مخاطر تكون غير قابلة للتأمين، سواء بحكم درجة جسامة ضررها، أو التكفل بها من جهات أخرى غير شركات التأمين، أو أن يكون محل هذه المخاطر غير مشروع، ومن أمثلة ذلك مخاطر الحروب بمختلف أشكالها سواء كانت دولية، أو كانت حروب داخلية، وكذلك عدم قابلية التأمين لبعض المخاطر التي تحدث بفعل الطبيعة، وتوجد كذلك مخاطر غير قابلة للتأمين لمخالفتها للنظام العام والآداب العامة. (خليل، 2014، صفحة 2).

1-2-2-2 الأخطار الثابتة والأخطار المتغيرة:

إن المخاطر ليست في درجة واحدة من حيث إحتمال وقوعها، فقد تكون درجة إحتمال وقوعها ثابتة وقد تكون إحتمالات الوقوع متغيرة فتكون ثابتة إذا بقيت ظروف تحققها ثابتة لمدة معينة من الزمن، وهذه المدة قد تحدد حسب طبيعة العقد بسنة أو بخمس سنوات فأكثر، وكل ذلك في الواقع يبقى أمر نسبي، لأن الخطر قد يتعرض خلال هذه الفترة التي أخذت في الحسبان إلى تغييرات قد تكون مؤقتة تغير من حيث درجة تحقق هذه المخاطر من وقت لآخر، كالحريق مثلا تتضاعف نسبة احتمال تحققه في الصيف، وكذلك حوادث السيارات قد تزداد فرصة تحقق هذه الحوادث في فصل الشتاء و يكون الخطر متغيرا عندما تختلف فرصة وقوعه من فترة لأخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان، ففي التأمين لحالة الوفاة مثلا تتزايد درجة احتمال وقوع الخطر كلما مر الزمن وتقدم المؤمن له في السن، وفي التأمين لحالة الحياة تكون درجة احتمال وقوع الخطر متضاعفة كلما مر الزمن وقربت المدة المتفق عليها لاستحقاق المؤمن له لمبلغ التأمين. (خليل، 2012، صفحة 3)

1-2-2- الأخطار المتجانسة والأخطار المتفرقة:

إن الأخطار المتجانسة هي تلك التي تتشابه من حيث طبيعتها ومداها، فمن حيث الطبيعة يتطلب الأمر في كثير من عمليات التأمين الجمع بين أنواع مختلفة من المخاطر، وينبغي أن تكون هذه المخاطر متجانسة كمخاطر الحريق والسرقة، ومخاطر حوادث المرور، والمخاطر الناجمة عن المسؤولية المدنية وينبغي كذلك النظر إلى مدى هذه المخاطر، هل هي مخاطر تقع على الأشخاص أو على الأموال ويجب في هذا المجال التفرقة بين أنواع مختلفة من الأموال، كالأموال المنقولة والعقارية وغير ذلك، وينبغي في هذا السياق معرفة طرق وتواريخ استعمال هذه الأموال وكذا قيمتها الحقيقية، لذا ينبغي أن تكون هذه المخاطر لا تمثل تفاوتا كبيرا في القيمة حتى ولو كان ذلك أمرا نسبيا تأخذ به شركات التأمين في تقديراتها بين القسط وتغطية المخاطر و إذا كانت هذه الأنواع متجانسة فيجوز ضمها في

عملية التأمينية واحدة أما التفرقة أو تواتر الأخطار ونعني بذلك الجمع بين العديد من المخاطر التي لا يتحقق منها إلا عدد قليل ولن تتحقق في وقت واحد وإنما في فترات متباعدة، حيث تسمح لشركات التأمين بتقديراتها بحسب عدد الأخطار محتملة الوقوع من جهة وعدد الحوادث الضارة من جهة ثانية، ويفترض في ذلك أن الأخطار لا تصيب المستأمنين جميعا وأن لا تكون شاملة، إذا توقعنا ذلك يكون التأمين أمرا مستحيلا على الأقل من الناحية الاقتصادية. (خليل، 2014، صفحة 3)

1-2-2-4 الأخطار المعينة والأخطار غير المعينة:

◄ الخطر المعين: هو ذلك الذي يقع الاحتمال فيه على محل معين وقت إبرام العقد، كالتأمين على حياة شخص معين، أو التأمين على محل تجاري من الحريق، فهنا محل التأمين معين.

الخطر غير المعين: ينصب الاحتمال فيه على محل غير معين وقت التعاقد، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بأن يكون قابلا للتعيين وقت وقوع الخطر، وتتجلى هذه الصورة في التأمين من المسؤولية المدنية في حوادث السيارات على وجه الخصوص، حيث أن المحل لم يكن معينا وقت نما يكون معينا عند وقوع الحادث، ويتمثل المحل إبرام العقد (محل المخاطر) سواء في الغير (الضحية)، أو السائق أو الراكب على متن هذه السيارة، أو أشخاص لسيارة أخرى يقع معها التصادم. (خليل، 2012، صفحة 3)

هناك مجموعة من الصفات والشروط يجب أن تتوافر في خطر معين حتى نستطيع التأمين ضده وحتى تقبل شركات التأمين على هذا الخطر، ومن هذه الشروط أو الصفات نذكر مايلي:

☞ أن تكون الخسارة الناتجة عن وقوع الخطر المؤمن ضده عرضية وغير مقصود:

أي أن يكون الخطر غير مرتهن لأحد طرفي عقد التأمين، وإنما يرتهن بإدارة طرف ثالث مستقل أو بظروف لا دخل لطرفي العقد فيها ولا يملكون أمرها، وبذلك فإن شركات التأمين لا تقوم بتعويض الشخص الذي يتعمد إلحاق الضرر بالشيء المؤمن عليه عمدا، لأن هذا الفعل المتعمد ليس حادثا وقع بصورة عشوائية، كما أن تعمد حدوث الضرر يخالف قانون الأعداد الكبيرة الذي يعتمد وبصورة أساسية على الأحداث التي تقع بصورة عشوائية، وكما هو معروف فإن شركات التأمين تعتمد كثيرا في حساباتها على هذا القانون.

أن يكون الخطر موضوع التأمين مشروعا قانونا بمعنى أن يكون الخطر موضوع التأمين مشروعا قانونا وأن يكون أخلاقيا، فمثلا التأمين على بضائع مسروقة أو مهربة لا تستحق التعويض عند تحقق

الخطر، كما أن شركات التأمين لا تقوم بالتأمين ضد مخالفات السير مثلا لأن المخالفة غير قانونية وغير أخلاقية. (خليل، 2012، صفحة 4)

☞ ألا تكون الخسارة في حال حدوثها من الحجم الهائل:

بمعنى ألا تقع الخسارة لعدد كبير من الأشخاص في الوقت نفسه، لأن شركات التأمين لا تستطيع تحمل مثل هذه الخسائر الهائلة، ويمكن لشركات التأمين أن تتجنب الخسارة ذات الحجم الهائل عن طريق استخدام إعادة التأمين، أو أن تقوم بالتنويع الجغرافي. (خليل، 2012، صفحة 4)

🖘 يجب أن يكون الخطر المؤمن ضده مستقبلى:

معنى أن الخسارة يجب أن تخضع لعنصر الصدفة، أي أن الخسارة محتملة وغير مؤكدة الوقوع لأن الخسارة التي وقعت بالماضي أو الخطر الذي حدث بالماضي هو مؤكد الوقوع واحتمالية حدوثه 100% ولا يجوز التأمين ضد خطر مؤكد الوقوع، فمثلا الاستهلاك الطبيعي للآلة أمر مؤكد الوقوع لا يجوز التأمين ضد خطر مؤكد الوقوع، فمثلا الاستهلاك الطبيعي للآلة أمر مؤكد الوقوع لا يجوز التأمين عليه. (خليل، 2014، صفحة 4)

3-2-1 تقسيمات الخطر:

يمكن تقسيم الخطر إلى مايلى:

1-2-2 الأخطار المعنوية:

وهي أخطار لا تسبب ربحا أو خسارة بصورة مباشرة، ولكن تسبب خسارة معنوية فقط، وعادة هذه الأخطار لا تخضع لمبدأ القياس والتقييم، وبالتالي فإن شركات التأمين لا تقوم بالتأمين ضدها، كالأخطار النفسية والناتجة عن الصدمة، أو الألم أو الانفعال أو الخوف. (خليل، 2012، صفحة 7)

1-2-3-2 الأخطار الاقتصادية:

وهي تلك الأخطار التي تتتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية مثل خطر الحريق، وتقسم الأخطار الاقتصادية إلى قسمين:

◄ أخطار المضاربة:

وتسمى أحيانا بالأخطار التجارية، وهذه الأخطار قد تكون نتيجتها إما ربح وإما خسارة مثال ذلك مخاطر الاستثمار في المشاريع التجارية، فقد تتحقق منها أرباح أو عنها خسائر، وتعتمد نتيجتها على مجموعة عوامل تتحكم في السوق قد يصعب التنبؤ بها، ومن هنا يصعب التأمين ضد هذه المخاطر. (خليل، 2012، صفحة 8)

◄ لأخطار الصافية:

وهي تلك الأخطار التي تكون نتيجتها إما الخسارة أو عدم الخسارة، ويمكن تقسيم الأخطار الصافية عمليا إلى ثلاث مجموعات من الأخطار:

" لأخطار الشخصية: وتشمل مجموعة من مصادر الأخطار التي يقع أثرها على الأشخاص بصورة مباشرة، كالوفاة المبكرة والمرض، البطالة والشيخوخة، وهذه الأخطار تؤثر على الإنسان في شخص.

أخطار الممتلكات: وهي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضع التأثير هو الممتلكات، سواء كانت في صورتها الثابتة أو المنقولة، ومنها الحريق، التلف، الضياع، الغرق، الاختلاس وغيرها من الأخطار التي تتعرض لها الممتلكات، والتي إذا تحققت في صورة حادث فإنه يترتب عليها خسائر كلية أو جزئية في تلك الممتلكات، حيث ينتج عنها فناء تلك الممتلكات أو نقص في قيمتها، فإذا تحطم جرار فلاحي مثلا في تصادم، فإن الخسائر المباشرة هي عبارة عن مصاريف الإصلاح، والخسائر غير المباشرة تأتي نتيجة لعدم استخدام الجرار أثناء فترة الإصلاح وما ينتج عنها من عطل أو ضرر، ومن هنا يمكن القول أن أخطار الممتلكات هي تلك الأخطار التي لو حدثت تصيب الفرد نفسه بخسارة مادية نتيجة لهلاك الأصل أو تلفه أو نقص القدرة على استخدام الأصل بكفاءة عالية . (خلي، 2012، صفحة 8) ويكون الشخص المتسبب مسؤولا عنها أمام القانون، ويطلق عليها البعض أخطار الثروات ذلك ويكون الشخص المتسبب مسؤولا عنها أمام القانون، ويطلق عليها البعض أخطار الثروات ذلك بعض الأخطار تؤثر على الشخص نفسه إنما تقع على ثروته بصفة عامة، علما أن هناك بعض الأخطار تؤثر على الشخص نفسه إنما تقع على ثروته بصفة عامة علما أن هناك بعض الأخطار تؤثر الشخص نفسه، وعلى نفسه وعلى ثروته. (خليل، 2014) صفحة 8)

◄ الأخطار العامة أو الأساسية:

وهي تلك الأخطار التي تؤثر على اقتصاد البلد بشكل عام أو على مجموعة كبيرة من الأشخاص في المجتمع، فمعدلات التضخم المرتفعة أو معدلات البطالة العالية تؤثر على المجتمع بأكمله، كما أن الكوارث الطبيعية كالزلزال والبراكين والفيضانات تعتبر من الأخطار العامة، لأنه في حالة حدوثها فإنه ينتج عنها خسائر كبيرة تؤثر على اقتصاد البلد وعلى مجموعة كبيرة من الأشخاص في المجتمع، وغالبا ما تتحاشى شركات التأمين تغطية مثل هذه الأخطار إلا ضمن ظروف وحالات معينة، كأن تقوم بإعادة

التأمين عليها وبذلك تنقل جزء من المخاطر المحتملة إلى شركات إعادة التأمين، أو أن تقوم بعملية التتويع الجغرافي لهذه المخاطر مما يخفض المخاطر المحتملة التي سوف تتعرض لها شركة التأمين. (خليل، 2012، صفحة 9)

◄ الأخطار الخاصة:

وهي تلك الأخطار التي تؤثر على الفرد وليس على المجتمع بأكمله، مثل حريق مزرعة أو سرقة للمواشي، مع ملاحظة أن هذه الأخطار يمكن أن تؤثر على المجتمع بصورة غير مباشرة، فاحتراق المزرعة سيؤثر على الفلاح كما أنه سيؤثر على المجتمع واقتصاد البلد. (خليل، 2014، صفحة 9)

1-3-الأخطار الفلاحية:

التأمينات الفلاحية تعتبر من التأمينات التي ظهرت قديما ومازالت موجودة، والتي تتمثل في تأمين أخطار معينة التي تحمي الفلاح وتجبر الأضرار التي تصيب ممتلكاته وللتعرف أكثر على معنى تأمين الأخطار الفلاحية سنتطرق إلى المطالب التالية:

1-3-1 مفهوم الخطر الفلاحي:

قبل التطرق إلى مفهوم الخطر الفلاحي، يمكن إعطاء تعريف بسيط للخطر وهو بصفة عامة "الخسائر المادية والمحتملة في الثروة أو الدخل نتيجة لوقوع حادث معين"".

ويعرف الخطر على أنه مختلف ما يلحق بالفلاح و المستثمرات الزراعية سواء كانت طبيعية كالأمطار والرياح.... الخ، و اقتصادية كارتفاع أسعار بعض المواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة، كذلك ظهور بعض الأمراض البيولوجية و الميكروبيولوجية. (مرزق، 2013، صفحة 2)

1-3-1 أنواع الخطر الفلاحي:

يمكن تصنيف الأخطار الفلاحية بصفة عامة إلى أخطار طبيعية و أخرى اقتصادية و هي كما يلي:

1-2-3-1 الأخطار الطبيعة:

و هي تلك المتعلقة بالعوامل الطبيعية التي لا يمكن التحكم في مصدرها و لكن بالإمكان التخفيض من آثارها، و الأخطار الطبيعية هي أخطار مرتبطة في العادة بالإنتاج الزراعي، سواء كان نباتي أو حيواني، حيث يمكن تقسيم هذه الأخطار إلى قسمين أساسيين هما:

المخاطر المناخية و الأمراض الفلاحية. (مرزاق، 2013، صفحة 3)

1-2-3-1 العوامل المناخية:

تختلف المخاطر المناخية باختلاف الفترات الإنتاجية و الفصول المناخية و نوع الأقاليم الفلاحية، أي أن الآثار الناجمة عن حدوث هذه المخاطر تختلف، و يمكن حصرها فيمايلي:

◄ الجفاف : (هو من أضخم المخاطر ، قد يتسبب بمتوسط خسارة قد تصل من 30%
 إلى 50% من الإنتاج)؛ (مرزاق ، 2013 ، صفحة 3)

الفيضانات:)و التي تعتبر من الأسباب الرئيسية في فقدان دخل المستثمر الفلاحي، إضافة إلى أنها ستكلفه تكاليف إضافية للنهوض بمستثمراته الفلاحية كتكاليف إعادة الزرع، إعادة التسميد، إعادة رش المبيدات....).إضافة إلى هذه المخاطر هناك مخاطر تتمثل في:البرد الصقيع، الجليد، العواصف، الرياح العنيفة، الحرارة المرتفعة، ثقل الثلوج، السيول الجارفة، و غيرها من العوامل المناخية الأخرى فبالنسبة للإنتاج النباتي يعتبر البرد و الصقيع من أكثر المخاطر حدوثا، فالجليد يؤثر بشكل خاص على زراعة الكروم ،الأشجار ، المثمرة، زراعة البقول، الزراعات المحمية و البيوت البلاستيكية، فالبرد يؤثر بشكل كبير و يتسبب في خسائر فادحة تمس زراعات واسعة كالحبوب، و كذا مختلف الزراعات الصناعية مثل: التبغ، الأشجار، الخ (خليل، 2012، صفحة 4)

1-3-3- الأمراض الزراعية:

تتمثل المخاطر الصحية في مختلف الأمراض التي تهدد صحة النباتات و الحيوانات، حيث يمكن أن تكون هذه الأمراض عادية، و أمراض معدية معروفة، أو أمراض تصرح بها الدولة بنص قانوني على أنها مرض زراعي أو استثنائي وبالنسبة للإنتاج النباتي معرض إلى أمراض مختلفة قد تكون في شكل أمراض تسمى العفونة الفطرية أو فطر العنب و هي تكون في الغالب تمس إنتاج البطاطا، إضافة إلى أمراض أخرى تختلف حسب نوع الإنتاج (حشرية، فطرية، فيروسية، قشريات،....)، وكتهديد جديد بالنسبة للدول الساحلية و خاصة شمال إفريقيا هو اجتياح أسراب الجراد و ما يخلفه من آثار جد سلبية على المحاصيل الزراعية.

أما بالنسبة إلى تربية الحيوانات فإنه يمكن تمييز العديد من الأمراض تختلف حسب طبيعة و نوع التربية الحيوانية .

يمكن أن نجد علاقة بين العوامل المناخية و الأمراض الزراعية حيث يمكن أن تؤثر العوامل المناخية والأمراض الزراعية، فالعوامل المناخية مثل:هطول أو سقوط البرد، أو الجليد، أو الهطول المفرط للأمطار على النباتات كعرقلة نموها أو تعرضها للانجراف، أو تسريع إصابتها بالأمراض إضافة إلى هجوم

الطفيليات و من جهة أخرى يمكن أن يكون للارتفاع المفرط لدرجة الحرارة سببا في إحداث إختلالات فيزيولوجية للحيوانات مثل:القلق، وزيادة قابليتها للإصابة بالأمراض، و المساهمة أو التسريع في انتشار الأمراض. (مرزق، 2013، صفحة 4)

1-3-1 الأخطار الاقتصادية:

قد يجد المستثمر الفلاحي نفسه أمام مخاطر اقتصادية إضافة إلى المخاطر الطبيعية السابقة، فمن المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الفلاحي، تلك المتعلقة بتذبذب أسعار الإنتاج الزراعي (النباتي أو الحيواني) أو أسعار عوامل الإنتاج و هي تعرف بمخاطر السوق.

فتذبذب الأسعار يعتبر المشكلة الدائمة و الملازمة للنشاط الزراعي، حيث تتأثر الأسعار بعدة عوامل كالعوامل المناخية و الأرض، كما يمكن أن تتأثر بحدوث تغير العرض و الطلب، إضافة إلى أنه قد يتزايد تذبذب الأسعار كلما زاد الوقت الفاصل بين قرار الإنتاج و بين الانتهاء من الإنتاج، أي طول هذه الفترة قد يصحب إمكانية ضبط تغيرات و تقلبات السوق الزراعية.

ومن جهة أخرى فإن التذبذب في أسعار المنتجات الزراعية قد يؤثر على قدرة المستثمر الفلاحي على شراء المستلزمات الإنتاجية، و هو ما يؤثر مباشرة على طبيعة و نوعية و حجم إنتاج هؤلاء المستثمرين و من المخاطر الاقتصادية الأخرى التي تواجه الفلاحين، التغيرات التكنولوجية الحاصلة في التقنيات الزراعية ووسائل الإنتاج، حيث أن التقدم السريع في تغير مستوى التقنيات المستخدمة في العمليات الزراعية و استخدام وسائل تتطور باستمرار في عملية الإنتاج، يجعل من الوسائل المتوفرة تتقادم بسرعة كبيرة، وهذا ما يعرف بمخاطر التقادم في آليات و معدات الإنتاج الزراعي. (خليل، 2012، صفحة 4)

1-4-التأمين الفلاحي:

1-4-1 مفهوم التأمين الفلاحى:

كان أول ظهور لهذا النوع من التأمين سنة 1907على شكل صناديق تعاون فلاحي و التي تهدف إلى تدعيم التعاون الفلاحي من جهة و تأمين البرد من جهة أخرى .

ويمكن تعريف التأمين الفلاحي على أنه: عقد يلتزم المؤمن من خلاله بأن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد لصالحه مبلغا من المال في حالة تحقق الخطر المؤمن منه و المذكور في عقد التأمين وذلك مقابل أقساط دورية يدفعها المؤمن له.

حيث أن التأمين الفلاحي يمكن الفلاح من تأمين كل ممتلكاته بما تحتويه المزرعة من بناءات و معدات ومخزون و حيوانات و محاصيل فلاحية، كما يمكن الفلاح من تأمين صنيعته على النحو الذي يريده باختيار الحماية الملائمة لوضعه الخاص كأخطار الحريق و المسؤولية المدنية للمزارع و خطر

الصواعق و اصطدام العربات و سقوط الطائرات على المحصول الزراعي و مصاريف رفع الأنقاض و الهدم و الحوادث الكهربائية والعواصف على السقوف و انقطاع قنوات المياه و مصاريف البحث عن تسرب المياه و سرقة أو محاولة سرقة المعدات و المخزون و المحاصيل الفلاحية و تعرض المباني للسقوط و كسر الزجاج..... الخ .

و يؤمن هذا العقد كذلك بعض المخاطر التي هي من خصوصيات القطاع الفلاحي كالخسائر التي تلحق الحليب و المنتجات التي يقع خزنها بالبيوت المبردة و المسؤولية المدنية للفلاح، و للمزيد من حماية مكاسب الفلاحين و نشاطاتهم يمكن أيضا تأمين إصاباتهم ضد حجر البرد و ماشيتهم في صورة هلاكها يكون الفلاح بهذه العقود مطمئنا على محاصيله و مكتسباته و ماشيته و يكون عقد التأمين الفلاحي قد إستجاب لرغبات الفلاح في ميدان التأمين. (انساعد و نمار، 2017، صفحة 12)

1-4-2مبادئ التأمين الفلاحي:

يندرج التأمين الفلاحي ضمن التأمين على الأشياء و المقصود بالتأمين على الأشياء هو التأمين من الأضرار التي يمكن أن يحدثها ذلك الشيء بالغير أو الأضرار التي يمكن أن يحدثها ذلك الشيء بالغير أو بشيء آخر إذ أن ذلك من باب المسؤولية المدنية التي يسأل عنها مالك الشيء أو من كان في حفظه الشيء، إذن فالتأمين على الأشياء هو تأمين ضد الضرر الذي يصيب مال المؤمن له مباشرة كما في التأمين ضد الحريق أو السرقة أو موت الحيوانالخ، من الأنواع التي تسبب أضرارا لمال المؤمن له مباشرة في الزراعة مستوى الإنتاج يرتبط بالكوارث المناخية، لذلك يصعب على المؤمن معرفة مصدر تباين الدخل بتكلفة معقولة، بالنسبة لهذا الأخير عدم تماثل المعلومات مقارنة بالتي يحوزها المؤمن له قد الى خطر الكارثة المعنوية و خطر التحديد العكسي.

ومن هنا يمكننا القول أن التأمين على الأشياء بصفة عامة و التأمين الفلاحي بصفة خاصة إذ هو فرع من الأول يقوم على المبادئ التالية: (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 12)

1-4-2-1مبدأ التعويض:

عقد التأمين الفلاحي هو عقد ذو صفة تعويضية أي عقد يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الضرر الذي يلحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه و ذلك في حدود الضرر الذي لحقه بحيث لا يؤثر على الحالة المؤمن له بجعله في حالة أحسن من الحالة التي كان عليها قبل تحقق الخطر و لا يكون مصدر إثراء بل إن مرماه هو تعويض الضرر الحقيقي الحاصل للمؤمن لهو مبلغ التأمين لا يمكن اعتباره في جميع الحالات إلا حدا أقصى يسأل عنه المؤمن له. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 12)

و لهذه الصفة التعويضية اعتباران رئيسيان هما:

◄ الخشية من تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه فإذا خولنا للمؤمن له أن يتحصل على تعويض يتجاوز الضرر الذي لحقه في التأمين ضد الحريق مثلا فإن ذلك يغريه في إتلاف الشيء المؤمن عليه، و بذلك يتحصل على مبلغ يفوق مبلغ الضرر الأمر الذي يشجع المؤمن لهم على إتلاف أموالهم و في ذلك خسارة للمجتمع و بالتالي الاقتصاد القومي، لذا كانت الصفة التعويضية التي تسود هذا العقد تهم النظام العام.

◄ الخشية من المضاربة، فلو خولنا للمؤمن له التحصيل على مبلغ أوفر من الضرر فإنه يعمد مثلا في التأمين ضد الحجر إلى التأمين على مبلغ كبير و يتولى تعديد التأمين مثلا مؤملا تحقيق الخطر ليتحصل على تلك المبالغ الوافرة و في ذلك من المضاربة مالا يخفي على أحد الأمر الممنوع قانونا ، و يعتبر من الأمور التي تهم النظام العام لماله من التأثير على تحطيم القيمة الاقتصادية التي تحافظ المجموعة عليها. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 13)

1-4-2 مبدأ المصلحة :

و معنى المصلحة أن يكون للمؤمن له أو للمستفيد مصلحة في عدم وقوع الخطر المؤمن منه و هاته المصلحة هي موضوع التأمين . و يشترط في هذه المصلحة أن تكون اقتصادية أي ذات قيمة مالية و أن تكون مشروعة أي غير مخالفة للنظام العام أو الآداب و هي كما تكون مادية يمكن أن تكون أدبية. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 13)

1-4-2-3 مبدأ الكارثة المعنوية:

نقصد بالكارثة المعنوية تغير سلوك المؤمن له بعد أن يتعاقد على التأمين، أي أنه يتعمد عدم القيام بإجراءات تقلل من نتائج المخاطر كان سيقوم بها لو أنه لم يتعاقد على التأمين، على سبيل المثال المؤمن المغطى ضد الخسائر التي تتسبب بها الحشرات قد يقلل كمية المبيدات المستعملة مقارنة بالتي كان سيستعملها لو لم يكتتب على التأمين، هذا التغير يؤدي إلى زيادة حجم و احتمال وقوع الحوادث.

من أجل الحد من المخاطر المعنوية طور المؤمن سلسلة من الإجراءات الخاصة. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 12)

خلو من التأمين :يمثل قسم من الخسائر و الأضرار لا يكفله المؤمن، و بذلك يتحمل المؤمن جزء من نتائج الخطر نفسه، على سبيل المثال خلو من التأمين ب%10 يعني أن المؤمن لا يغطي إلا %90 كحد أقصى. هناك نوع آخر من خلو التأمين و يتخذ عتبة ينطلق منها كبداية للتعويض، فمثلا خلو من التأمين ب %10يعني أن المؤمن لا يقدم التعويض إلا إذا تراجع المردود إلى أقل من %90من المردود المتوقع. (انساعد و تمار، 2017، صفحة 13)

◄ تقليص الأقساط: إذا لم يتعرض المؤمن لحوادث خلال فترة محددة.
 (انساعد و تمار، 2017)، أي بعد مرور فترة معينة دون أن يطالب بتعويض. (انساعد و تمار، 2017) مفحة 13)

◄ المراقبة :للتأكد من كون المؤمن يتخذ الإجراءات المناسبة للوقاية من الخطر.

1-4-2-4 مبدأ التحديد العكسي:

التحديد العكسي يشير إلى أنه كلما كان الأفراد معرضين للخطر كلما كان لديهم ميل للتأمين، و المؤمن الذي يرتكز على معطيات متوسطة لتقييم الخطر، يمكن أن يتعرض لخسائر كبيرة نتيجة تقدير الأقساط بأقل مما يجب حل المشكل يكون من خلال الزيادة القصوى لعدد الأشخاص المتعاقدين على التأمين، أو من خلال إعداد عقود تأمين شخصية تتناسب مع حالة كل مزارع و بالتالي تتحدد الأقساط وفقا لمستوى الخطر الذي يخصه. (انساعد و تمار، 2017، صفحة 13).

1-4-4 الصفة النظامية:

من بين العقبات الأساسية أمام تطور التأمين الفلاحي هو الصفة النظامية التي تميز هذا الأخير، على عكس المخاطر مثل الحريق أو البرد، فإن المخاطر النظامية هي مخاطر مرتبطة، و هذا يعني أن عدد كبير من الأفراد قد يتعرض لنفس الخطر في نفس الوقت .

تؤثر الميزة النظامية لكون عدد كبير من الأفراد يتقدم لطلب التعويض في نفس الوقت، و كنتيجة لذلك فإن الأقساط المحصلة كأموال مشتركة لا تكفي لتغطية الخسائر المحققة، و لذلك على المؤمن هو بدوره اللجوء إلى إعادة التأمين ليحمي نفسه هو الآخر ضد المخاطر ذات النتائج الضخمة، غير أن تكلفة هذه الأخيرة عادة ما تكون كبيرة، كما يمكنه أن يزيد من المساحة الجغرافية المغطاة، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك احتمال تعرض منطقة لوباء فإنه هناك احتمال أقل بأن تتعرض كل المناطق لهذا الوباء، هذه الفكرة لا تصلح إلا بالنسبة للتأمين على المردود، فإذا كان هناك خطر السعر فإنه يمس كل المناطق الجغرافية. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 13)

1-4-3 عقد التأمين الفلاحي:

عقد التأمين يعرف على أنه عقد تلتزم شركة التأمين بمقتضاه أن تؤدي إلى المؤمن عليه أو إلى المستفيد الذي عقد التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الخطر المؤمن عليه والمبين في العقد و ذلك نظير أقساط أو دفعات مالية أخرى يؤديها المؤمن عليه لشركة التأمين .هذا التعريف ينطبق على جميع عقود التأمين بما فيها عقد التأمين الفلاحي، و يعرف عقد التأمين الفلاحي على أنه: "عبارة عن عملية تتم بين شركة التأمين خاصة أو عامة و المؤمن له الذي

يكون في أغلب الأحيان الفلاح و مربي المواشي، و كذا أصحاب التعاونيات الفلاحية، حيث أن الشركة المؤمنة تلتزم بتقديم التعويضات المستحقة في حالة وقوع الأخطار المؤمنة و المذكورة في عقد التأمين، مقابل أقساط يدفعها الطرف المؤمن له عند إبرام العقد."

و اعتبارا لاختلاف المخاطر الفلاحية بالمخاطر في ميداني الصناعة و التجارة، فقد وضع عقد تأمين جديد لتوفير الحماية الشاملة للفلاح.

و هو عقد تأمين يمكن الفلاحين من تغطية الأخطار التي تتعرض إليها المزارع، و بما أن هذه الأخطار تختلف عن تلك التي تتعرض إليها المتاجر و المصانع، لذلك فقد وضع تصميمه خصيصا لحماية المزارعين و أنجز بالتعاون مع فلاحين و أخصائيين في الميدان الفلاحي و ذلك باعتبار صميم الواقع الذي تعيشه الفلاحةعادة يتم إبرام عقد التأمين الفلاحي لسنة كاملة قابلة للتجديد، و يدخل التأمين مجال التطبيق بمجرد توقيع العقد. (انساعد و تمار، 2017)

و يجدر الإشارة إلى أن هذا العقد ينشئ التزامات للمتعاقدين فمن جهة تضمن المؤسسة المؤمنة جميع الأخطار المذكورة في العقد، و من جهة أخرى يلتزم المؤمن له بدفع قسط التأمين مع مراعاة التدابير الوقائية للمزرعة المؤمن عليها. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 14)

1-4-4 منتجات التأمين الفلاحى:

يوجد العديد من منتجات التأمين الفلاحي التي تسوق من قبل بعض شركات التأمين نذكر منها التأمين على خسارة الإستغلال بعد الحريق، تأمين المسؤولية المدنية للفلاح، تأمين المعدات الزراعية، تأمين الأضرار الناتجة عن المياه تأمين البيوت البلاستيكية، التأمين ضد البرد... إلخ، و سنقوم بشرح مختصر لبعض منتجات التأمين الفلاحي حسب الأتي:

1-4-4-1 التأمين على الإنتاج النباتي:

التأمين على الإنتاج النباتي عقد يبرمه صاحب المزروعات أو صاحب الأرض أو مستأجرها للتأمين على مزروعاته قبل نضجها أو في أثناء النضج. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 14)

◄ التأمين على المحاصيل الزراعية:

تهدد المحاصيل الزراعية أخطار عديدة تتجم عادة عن عوامل طبيعية التي ليس بمقدور الإنسان تفاديها أو الهروب منها، مما يجعل الفلاح غير مطمئن على مزروعاته و الخوف من تلفها جراء الكوارث الطبيعية التي تلحق أضرارا كبيرة، و لذلك كان التأمين هو الوسيلة الوحيدة للاستغاثة و المطالبة بتقديم العون للتخفيف من حدة هذه الكوارث التي لا يد للإنسان فيها بذلك يكون التأمين الزراعي هو ضمانة للفلاحين لتعويض خسارتهم بضمان المستقبل المادي و الاجتماعي و يكون للقطاع الفلاحي حق

الأدبيات النظرية و التطبيقية

في التأمين من هذه الكوارث الطبيعية و يكون التأمين في إطار هذا العقد بضمان:أخطار البرد،العاصفة، الجليد، و الثلوج و الفيضانات، وفق الشروط الخاصة والعامة المنصوص عليها في عقد التأمين و من بين أهم هذه المخاطر:خطر البرد، خطر الحريقو خطر الفياضانات. (انساعد و تمار، 2017 م صفحة 14).

أ. خطر البرد:

تؤمن الشركة الخسائر المادية فقط الناتجة عن الفعل الميكانيكي الناتج عن تصادم حبات البرد بالأشجار و مختلف المحاصيل بيتم التأمين على الثمار فقط غير أن ضمان الشركة ممكن أن يشمل كذلك الخسائر التي تمس نوعيات المنتج الخاص بالمحاصيل المؤمنة شريطة الإسراع و الالتزام بالدفع وفق الشروط الخاصة و تعتبر الأضرار التي يسببها البرد للكروم و زراعة الأشجار ليست بالخطيرة إذا تجاوزت فترة الإزهار أما خلال مدة العقد فتكون المحاصيل المصرح بها مضمونة سنويا لما يصيبها البرد، أما بالنسبة للكروم و زراعة الأشجار ذات الثمار فإن الضمان يبدأ مع بداية ونشأة البراعم (بداية الاخضرار)، و زراعة كل من الأشجار ذات الأوراق المقاومة يمكن أن تتخذ الشروط الخاصة بكل زراعة و بصفة عامة هو عقد يغطي الخسائر الكمية الناتجة عن وقوع حبات البرد على المحصول (فواكه مثلا) أو على النبات (حبوب، خضر، علف، أشجار مثمرة، نخيل، كروم) أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيكية (البلاستيك،المحصول) و الساعد و تمار، 2017 ، صفحة 14)

☞ كيفية إبرام العقد:

يمكن إبرام وثيقة التأمين في أي وقت من السنة شرط ألا يكون المحصول قد تضرر بالبرد، و تنجز الوثيقة أو أي ملحق لها وفقا لتصريحات الفلاح و الذي يفترض به التصريح الدقيق بكل أنواع الأضرار المعرض لها ويستطيع المؤمن له في كل فترة من السنة و حتى لو بعد المدة المحددة، أن يزيد المردود إلا فيما يخص القطع المتضررة و لذلك يمكن مراجعة مبلغ التأمين باتفاق مشترك عند انتهاء المدة المحددة في العقد في الشروط الخاصة بالعقد، يطلب المؤمن من المؤمن له تأسيس ملحق زراعي يذكر فيه كل التغيرات الحاصلة في استغلاله طبقا للإجراءات المشار إليها في عقد التأمين، و أن يصرح على

القطعة الأرضية التي يملكها، طبيعة المحصول، المساحة، المردود، سعر الوحدة، المخطط الزراعي، و ترفق هذه المعلومات عند أي تغير يطرأ على قطعة الأرض.

أما المؤمن له الذي لم يصرح عن أي تغييرات في الزراعة قبل التاريخ المحدد يعتبر أنه قد أكد تصريحاته السابقة، و لابد في هذه الحالة أن يدفع مبلغا يساوي المبلغ السابق، و عند تفاقم الخطر يطلب من المؤمن له زيادة في القسط. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 15)

🖘 آجال الضمانات الممنوحة:

لا يمكن لوثيقة التأمين أن تغطي في نفس الدورة الزراعية محصولين متتابعين لقطعة الأرض.

على المؤمن له خلال فترة التأمين عدم المطالبة بالتعويضات في حادث عن جميع القطع الأرضية خاصة إذا كانت متواجدة في أماكن مختلفة،وضمان الشركة يتوقف كل سنة، ومهما كانت الفترة التي يبدأ فيها سريان العقد و بمجرد أن تتم عملية الحصاد أو الجني حسب خصوصيات المنطقة، و يتوقف العقد أي ضمان الشركة مباشرة بعد جني المحاصيل :من 01 إلى 15 سبتمبر بالنسبة للشعير و الخرطال؛

من 31 أوت إلى منتصف سبتمبر بالنسبة لباقي الحبوب؛

من 01 إلى منتصف نوفمبر بالنسبة للكروم؛

15 سبتمبر الساعة 12 للخضر الغذائية؛

15 مارس الساعة 12 بالنسبة للزيتون.

أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى فالمدة محددة في وثيقة التأمين .و بالنسبة للمحاصيل التي لم يتم حصادها خلال هذه المدة فتعد ملغاة من الضمان، و هناك إمكانية لتمديد التأمين بشرط زيادة مساهمة الاشتراك في المحاصيل المجموعة في كومات، البطيخ، في هذه الحالة تنتهي صلاحية عقد التأمين بعد شهر من التواريخ الموضحة سابقا. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 15)

☞ الأخطار غير القابلة للتأمين:

إن شركة التأمين تستثنى من ضماناتها الأضرار التي تلحق بالمحصول بسبب:

- الكوارث المتمثلة في:الفيضانات، المد و الجزر، الجليد، الثلج الكثيف، الجفاف و كذلك قوة الرياح.
- الأمراض الفطرية التي تصيب البذور، العلاج بالهرمون و الحمضيات و الأسمدة المعالجة التي يمكن أن يصاحبها سقوط البرد.
- الحيوانات و الحشرات و بصفة عامة كل العوامل عدا البرد و التي من شأنها تخفيض مردودية الإنتاج .(انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 15)

ملاحظة: التعويض في إطار البرد يكون حق للمؤمن له، إذا تجاوزت نسبة الخسائر %10 فإنه يحدد طبقا للشروط المتفق عليها في العقد، أما إذا كانت نسبة الخسائر أقل من %10 فلا يكون هناك تعويض.

ب.خطر الحريق:

يعتبر الحريق الاشتعال الفعلي الظاهر و المصحوب بحرارة أو لهب و الذي تنشأ بصورة لا إرادية و يؤدي إلى حدوث خسائر.

و يعرف العقد على أنه يبرم بين المؤمن و المؤمن له لمصلحة هذا الأخير يلتزم المؤمن بموجبه عند تحقق خطر الحريق المؤمن منه بدفع التعويض للمؤمن له عن الأضرار التي لحقت به مقابل مبلغ محدد.

و للتوضيح فإن المستثمرات الفلاحية الموجهة لإنتاج الحبوب عند نهاية كل موسم فلاحي تتعرض إلى آفات كثيرة من أخطار النيران ذات المصادر المتعددة، و هذه الظاهرة تحدث خاصة في فصل الصيف، و التي تصادف عملية الحصاد و الدرس، و نتيجة لنقص الإحتياجات و الدعم فإن هذه الحرائق يمكن أن تحدث خسائر عديدة و معتبرة لمحاصيل الحبوب، البقول الجافة، و الأعلاف سواء في الحقل أو في شكل أكوام. (انساعد و نمار، 2017 ، صفحة 16)

🖘 مسببات خطر الحريق:

من بين الأسباب التي تؤدي عادة إلى حريق المحاصيل:

- وجود قطع زجاجية في الحقل خاصة في فصل الصيف؛
 - رمي بقايا السجائر في الحقل؛
 - احتكاك قطع الحاصدات بالحجارة؛
 - التركيب الخاطئ لبطاريات الحاصدات؛
- العوامل التي تزيد من مساحة الحريق مثل:الرياح، اتساع المزروعات، ترك التبن و الأعلاف في مكان واحد، بعد المسافة بين الحقول ووحدات التدخل للحماية المدنية. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 16)

🖘 الضمانات الممنوحة:

تضمن شركة التأمين كل من الأضرار المادية و الأضرار غير مادية:

- الأضرار المادية: و المتمثلة في:

- التفجيرات بمختلف أنواعها و بصفة خاصة الناتجة عن الغاز المستعمل من أجل التدفئة، الكهرباء ذات الضغط العالى؛
- سقوط صاعقة و إثبات تأثيرها على الممتلكات المؤمنة، تسبب هذه الحالات أضرار تجهيزات الاستغلال بما في ذلك التجهيزات المتحركة الخاصة بالنشاط، و التي كانت بالقرب من المكان المؤمن أثناء حدوث الحريق؛
 - الأضرار الناجمة عن تدابير الإغاثة و الإنقاذ للمواد المؤمنة؛
 - يضمن مصاريف الخبير عند وقوع الخطر ؛
 - المحاصيل (البقول الجافة و الخضر) بما ذلك الأشجار المثمرة و الكروم؛
 - المحولات و لوازمها لحاجيات الاستغلال؛
- كدسات الحصاد التي كانت متواجدة بالقرب من الحريق باستثناء المواد الخطرة؛ (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 16)
- تضمن كذلك ضياع أو اختفاء الممتلكات المؤمن عليها أثناء الحريق يجب على المؤمن أن يضمن الأشياء المؤمن عليها من كل ضياع أو فقدان أثناء الحريق؛
 - القطيع المتكون من حيوانات من جميع أنواع التربية المتواجدة قرب مكان الاستغلال؛
- البضائع و المؤونات الخاصة بحاجة الاستغلال مثل: البذور و الأسمدة و التي كانت بالقرب من الحريق؛
 - المحاصيل بمختلف أنواعها؛
- المسؤولية الناشئة عن الحريق (طعون الجيران و غيرهم) تضم الخسائر المادية التي تلحق بالمحاصيل و الممتلكات العقارية و المنقولة، بسبب الحريق الناتج حسب الشروط المتفق عليها في العقد.
- ضياع القيمة النفعية و كذا إمكانية الاستعمال من طرف المالك أو المستأجر لكل المحلات أو جزء منها و التي يملك حق الانتفاع منها؟
- فقدان قيمة الإيجار التي يخسرها المؤمن بعد الخطر المغطى.و بدون اتفاق مخالف للشروط الخاصة؛
 - الحركات الشعبية . (انساعد و تمار ، 2017 ، صفحة 17)

🖘 الأخطار غير القابلة للتأمين:

الأضرار الناتجة أو التي تسبب بها المؤمن له عمدا أو عدم اهتمامه، و كذا تعتبر الأضرار الناتجة عن شيء يسبب حريق خاصة حوادث المدخنين و سقوط أو رمي شيء قابل للاشتعال مستثنى و أعمال الشغب، الحرب الأهلية، أعمال الإرهاب و التخريب؛

- فقدان الأشياء المؤمنة أثناء الحريق عن طريق خطأ أو عدم اهتمام من المؤمن له؛
- الأضرار التي يسببها حريق و انفجار بالأشياء المؤمنة و الناتجة عن عيب ذاتي؛ عقد التأمين من حريق المحاصيل يكون على مدار السنة، لمدة سنة كاملة، و كذا إمكانية إضافة ملحق العقد، و يكون انتهاء العقد مع جنى المحاصيل و كحد أقصى:
 - _01 أوت في منتصف النهار بالنسبة للشعير و الخرطال؛
 - _31 أوت في منتصف النهار بالنسبة للحبوب الأخرى؛
 - _ 15 سبتمبر في منتصف النهار بالنسبة للبقول الجافة.

لا تضمن شركة التأمين كل من:

في حالة النكبة المدة المحددة للتصريح بالحادث لا تتجاوز سبعة أيام بعد وقوعه، يتم تعويض الخسائر شهر واحد بعد غلق محضر الخبرة النهائي. (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 17)

ت.خطر الفيضانات:

☞ الضمانات الممنوحة:

يغطي عقد التأمين خسائر الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل و الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية، و كذا المشاتل، نتيجة اجتياح المياه الطوفانية لها، أو التسرب في القنوات التحت أرضية، أو قنوات صرف المياه. (انساعد و تمار، 2017، صفحة 18)

🖘 الأخطار غير القابلة للتأمين:

- تسرب الماء من الألواح التي تنظم حركة المياه عند إبقائها مفتوحة؛
 - تسرب الماء من القنوات، الأنابيب، الحنفيات؛
- الأضرار التي تصيب الممتلكات المؤمنة بعد مرور 48ساعة من حدوث الفيضانات و يمكن لشركة التأمين مقابل أقساط إضافية و باتفاق مخالف التأمين عليها.

لتأمين على البيوت البلاستيكية تسبب الكوارث الطبيعية و خاصة المناخية أضرار متفاوتة على البيوت البلاستيكية، يتمثل هذا الضمان في تغطية الخسائر المباشرة التي تصيب البيوت

البلاستيكية، الهياكل و المعدات المكونة للبيوت البلاستيكية و الزجاجية، و الزراعة داخل البيوت البلاستيكية (الزراعات المحمية). (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 19)

◄ شروط ضمان المنتجات الزراعية:

فيما يخص المزروعات:يبدأ ضمان أو تأمين المزروعات من تاريخ النقل، و ينتهي عند الجني النهائي للمحصول، آخر أجل يكون حسب التاريخ المذكور في العقد.

بالنسبة للبذور يبدأ التأمين عند تكوين الشجرة .

فيما يخص البيت يكون ضمان تأمينه لمدة عام كامل.

إن البيوت البلاستيكية لا تعوض في حالة تعرضها للأخطار الجوية أو المناخية إلا إذا تمت معاينتها من طرف خبير (يقوم الخبير بالمعاينة قبل الاكتتاب أيضا) تعينه الهيئة المختصة في شؤون البناء و تهيئة البيوت البلاستيكية و يجب أن تكون مطابقة للمواصفات من حيث مادة الصنع و كيفية تثبيته و ضمان تأمينه .

على المؤمن له إعلام المؤسسة المؤمنة كتابيا في أجل أقصاه 04 أيام إلا في حالة الضرورة القصوى (أي إدا تعذر عليه المجئ)، مع اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة المتاحة له للتحقق من جسامة الحادث.وعند تلقي التصريح بالحادث تقوم المؤسسة بإخراج الخبير للمؤمن بشرط أن يكون الخبير معتمد من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي . (انساعد و تمار ، 2017 ، صفحة 19)

1-4-4 التأمين على الإنتاج الحيواني:

هو تأمين على الحيوانات من خطر الموت بسبب حادث عرضي أو بسبب مرض من الأمراض، و هناك أنواع متعددة للتأمين على المنتجات الحيوانية تختلف باختلاف الحيوانات من مواشي، دواجن، خيول...الخ و تتعدد باختلاف نوع الأخطار التي تتعرض لها . (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 19)

◄ موضوع عقد التأمين: إن المؤمن يضمن الخسارة المباشرة في حالة موت الحيوانات سواء
 كانت من جنس البقر، الخيول، الماعز، الجدي، الإبل....الخ، مدة الضمان سنة واحدة.

من خلال هذا العقد يضمن المؤمن الأضرار الناجمة عن أحد الأخطار المذكورة فيما يلي:

- وفيات الماشية .
- الحريق و الأخطار اللاحقة .
- أضرار المياه، الفيضانات، العاصفة . (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 19)

1-4-4 التأمين على العتاد الفلاحي:

يعتبر العتاد الفلاحي أهم الوسائل التي يعتمد عليها الفلاح في نشاطه الفلاحي، لما يدره من دور أساسي في عملية الإنتاج، كما له تأثير كبير على المردود و المحصول النهائي نظرا لما يوفره من وقت و جهد، و هذا ما جعل الفلاح يعمل جاهدا للحفاظ على هذا العتاد الفلاحي، لذا يعتبر التأمين على العتاد الفلاحي أداة لجعل الفلاح مطمئنا .

يغطي هذا النوع من التأمين كافة المركبات الزراعية من خطر الحريق، السرقة، الانقلاب، الاصطدام، و المسؤولية المدنية من كافة الأخطار و حسب الأسعار التعريفية . (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 20)

◄ عقد التأمين على العتاد الفلاحي:

إن هذا النوع من التأمين تنطبق عليه نفس أحكام تأمين السيارات باعتباره في معظمه مركبة برية ذات محرك، كما أن التأمين على العتاد الفلاحي يضم ثلاثة أنواع:

- الجرار؛
- الحاصدة؛

كل آلة تكون مربوطة بالجرار أو الحاصدة كالمقطورات و نصف المقطورات (صهريج، محراث، آلة الزرع). (انساعد و تمار، 2017 ، صفحة 20)

1-5 دور التأمين في قطاع الفلاحة:

يلعب التأمين الفلاحي دور ا رئيسيا ويتمثل في:

- تخفيف الخسائر التي تكبدها الفلاحين في المواسم الرديئة وهذا ما يساعد على استقرار الضغط على قطاع الفلاحين في قراهم و على قطاع الفلاحة على الاقتصاد الوطني كما يعمل على تثبيت صغار الفلاحين في قراهم و منازلهم؛
- يسهل وصول صغار الفلاحين للمؤسسات المقرضة لأنه يصلح كضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية التي ربما لا يمتلكونها؛
- تشجيع الاستثمار في الزراعة والتراكم الرأسمالي وولوج عدد كبير من الفلاحين والمستثمرين لهذا القطاع؛
- *تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الفلاحي عبر تقويه المقدرة على السداد للمقرضين المؤمن على منتجاتهم وممتلكاتهم؛

- إعطاء ثقة أكبر للفلاحين بتبني أساليب تكنولوجية حديثه تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج؛ يعتبر الدعم المقدم من الحكومات للقطاع التأمين دعما مقبولا عالميا من خلال موافقة منظمة التجارة الدولية عليه، وهذا بالتالي يحسن من المقدرة التنافسية للمنتج الفلاحي المحلي في مواجهه المستورد من البلدان المتقدمة التي تقدم دعم كبيرا لمشاريعها من خلال التأمين. . (انساعد و نمار، 2017 ، صفحة 20) .

تمهيد

يعد موضوع التأمين الفلاحي من المواضيع الهامة التي تطرق إليها العديد من الباحثين والكتاب و الأساتذة في بحوثهم وكتبهم ومداخلاتهم في العديد من الملتقيات الدولية، و من خلال هذا الفصل سوف نقوم بذكر بعض الدراسات من بينها المحلية, العربية و الأجنبية.

1- دراسات أجنبية:

> دراسة محمد طه محمد، إدارة الأخطار الفلاحية، جمهورية مصر العربية، دكتوراه في التأمين، كلية التجارة، سنة 1993.

- البنية الاقتصادية للدولة.
- الأخطار الفلاحية و ذلك عن طريق إدارة الأخطار الفلاحية بمختلف الطرق و الوسائل المتاحة.
- الإستفادة من الخبرات السابقة والوسائل التكنولوجية الحديثة، أو عن طريق الإحتكاك بشركات التأمين و الإستفادة من خبراتها في مجال إدارة الأخطار .

> دراسة Manta ،إدارة المخاطر رسالة ماجيستارجامعة باريس، 2013

- - 🖘 استعملت المنهج الوصفي ل
 - ☜ دراسة إدارة المخاطر.

خلصت نتائج الدراسة:

الى أنه بالرغم من التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الوقاية من الأخطار الفلاحية، إلا أنه تبقى بعض الحالات والكوارث لا يمكن التنبؤ بها أو الوقاية منها وتجنبها وهذا ما يعزز فرضية حتمية اللجوء إلى نقل الخطر عن الطريق التأمين.

◄ دراسة Lafrance ،إدارة المخاطر الفلاحية رسالة دكتوراه ،كندا ،2015

☞ هدف هدا البحث إلى كيفية تسيير هذه الأخطار الفلاحية حيث قام الباحث في بداية المذكرة بالتطرق الى تعريف الأخطار الفلاحية وأنواعها وكل الأمور النظرية المتعلقة بها ثم تعمق في مسببات هذه الأخطار.

استعملت المنهج الوصفى لوصف كيفية تسيير الأخطار الفلاحية.

توصلت الدراسة إلى:

أن القطاع الفلاحي من القطاعات الإنتاجية الهامة في اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الفلاحين والإنتاج الغذاء في كل المجتمعات، وهناك ارتباط وثيق بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي بحيث يكملان بعضهما البعض ولهذا يجب إستعمال الوسائل الصناعية الحديثة في مواجهة الأخطار الفلاحية المحتملة لأن قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطرة في ظل التغيرات المناخية والبيئية

2 - دراسة محلية :

◄ دراسة إنساعد و تمار بعنوان دور التأمين في إدارة المخاطر الفلاحية ، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ،شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم الاقتصادية ،خميس مليانة، 2018/2017.

هدف هدا البحث إلى دراسة وضعية عملية التأمين الفلاحي ومدى مساهمتهما في تعويض الفلاح و تقصي شتى المخاطر و المشاكل التي تواجهه.

واستعملت المنهج التحليلي للدراسة الميدانية لتقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة و تم خلال هده الدراسة التوصل إلى النتائج الآتية:

- حرض مختلف المنتوجات التأمينية من خلال تناول فرعي التأمينات الحيوانية و النباتية على مستوى الصندوق بداية من الاكتتاب إلى التعويض.
- ان قطاع التأمين الفلاحي يعتبر من اهم القطاعات لإدارة المخاطر الفلاحية لما يوفره من حماية مادية و معنوية للفلاح.

◄ دراسة خليل ، تأمين الأخطار الفلاحية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، أم البواقي ،
 السنة الجامعية :2012/2013.

دراسة خليل هدفت إلى إبراز دور التأمين الفلاحي للنهوض بهذا القطاع الذي يساهم و بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الوطني.

و استعملت المنهج الوصفي و التحليلي للدراسة الميدانية .

تشير نتائج الدراسة إلى:

- اعتباره التأمين الفلاحي كحل جدري للحد من الأضرار المتوقعة من خلال تعويضه لمعظم الخسائر التي تمس الفلاح في مختلف منتجاته ومحاولة السعي وراء الحد من الأخطار الفلاحية.
 - ☞ تحسين الصورة التأمينية لهذا النوع من الخدمات والآثار الايجابية للتامين الفلاحي.
 - ◄ دراسة سناتي ،بركة ،أثر التأمين الفلاحي على الإنتاج الفلاحي ،الجزائر ،2000-2016،

هدف إلى البحث في أثر التامين الفلاحي كأداة من أدوات حماية من مخاطر الفلاحية و زيادة الاستثمار في مجال الفلاحة على تتمية القطاع الفلاحي و علاقة التي تربطهما خلال فترة 2000-2016 , ففي الدول المتقدمة يلعب التأمين الفلاحي دور كبيرا في التتمية الفلاحية.

أستعملت المنهج التحليلي و إعتمدت على المعالجة الإحصائية بإستخدام برنامج SPSS.

خلصت الدراسة إلى:

- 🖘 تأثير التامين الفلاحي على التنمية الفلاحية ضعيف جدا،
- ◄ كما أظهرت الدراسة القياسية أجود علاقة قوية بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية وقمنا بإرجاع هذه العلاقة لا وجود تشابك كبير بين مؤسسات التأمين والحكومة، لذلك فإن إصلاحات في مجال التامين الفلاحي أم تحقق الأهداف المرجوة منها لعدم توفر مقومات نجاحها في الجزائر.
- ◄ دراسة فياش ، عبانة ، التأمين الفلاحي في الجزائر ودوره في إستقرار الإنتاج الفلاحي،الجزائر
 ٢٠٥٥-2006

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع التأمين الفلاحي في الجزائر وقياس أثره على استقرار الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2016/2006.

اعتمدت على المعالجة الإحصائية باستخدام برنامجSPSS

توصلت نتائج هده المذكرة إلى أن الزيادة في رقم أعمال التأمين الفلاحي بدرجة يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي ب مقدار 425,358 مليون دج.

الفلاحي. هذاك علاقة قوية بين هاذين المتغيرين، وللتأمين الفلاحي تأثير كبير على الإنتاج الفلاحي.

> دراسة الطيف ، كوراد ، دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني ، ولاية بومرداس.

- ت يعتبر التأمين عملية يساهم من خلالها الأفراد والمؤسسات بأقساط تمكنهم من الحصول على حق الحماية في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها، في شكل تعويض تدفعه هيئة التأمين التي تأخذ على عانقها تحمل الأخطار المؤمن عليها.
- الذي علاقة وثيقة مع مختلف الأنشطة الاقتصادية من بينها القطاع الفلاحي، الذي يشغل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي.

استعملت المنهج التحليلي للدراسة الميدانية لتقديم لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي Crma. توصلت الدراسة إلى:

أن القطاع الفلاحي يتعرض لمخاطر متعددة يبقى الفلاح عاجزا أمامها وبالتالي فهو يلجأ لخدمة التأمين الفلاحي من أجل نقل مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، حيث توفر لهم شركات التأمين الحماية الجزئية أو الكلية من الأثار السلبية لهذه الأخطار.

تعالج الورقة البحثية مدى مساهمة التأمين الفلاحي في معالجة وتغطية مختلف الأخطار مع دراسة لحالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

◄ دراسة غردي، التأمين الفلاحي كألية لتغطية المخاطر الفلاحية ،بوفاريك،

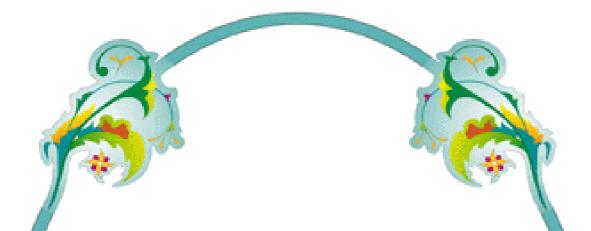
للتأمين الفلاحي دورا فعالا في دعم مجهودات التتمية الفلاحية، ذلك لما يوفره من تعويضات مالية للتخفيف من حدة الخسائر التي تتجر عن مخاطر متعددة يتعرض لها النشاط الفلاحي، وبذلك فهو يساهم في استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته الاستثمارية بصفة خاصة واستمرارا نشاط القطاع الفلاحي بصفة عامة.

استعملت المنهج التحليلي للدراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي -crma بوفاريك-

حسمن خلال هذه الورقة البحثية حاولا إظهار مختلف المخاطر المتوقعة التي يمكن إن يتعرض لها القطاع الفلاحي، وواقع التأمين الفلاحي في الجزائر خاصة على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

◄ دراسة قريشي ، مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية ،
 بالجزائر.

- تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية ودور التأمين التعاوني في تغطية خسائر القطاع الفلاحي بالجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية.
 - 🖘 استعملت المنهج التحليلي للدراسة الميدانية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .
- الفلاحي والمساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء مزاولتهم لنشاطهم الفلاحي.



القطاع الفلاحي و دور المؤسسات التأمينية في الجزائر





تمهيد:

يشغل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، و كذلك في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للوطن، لكن عدم فعاليته كلف الكثير، فالجزائر تحتل اليوم المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، لذا وجب التوصل إلى مخرج في أسرع وقت ممكن، و في إطار برامج تسوية الاقتصاد الوطني تبنت الدولة سياسة الإنعاش الاقتصادي و ضمن هذا الأخير برمجت عدة مشاريع تتموية. و القطاع الفلاحي كغيره كان له نصيب في هذا المجال نظرا لما يكتسبه من أهمية اقتصادية خاصة في الفترة الأخيرة بعد تراجع القطاع الصناعي، حيث حظي القطاع منذ عام 2000م بمخطط طموح يتمثل في المخطط الوطني للتتمية الفلاحية الذي يندرج ضمن مسعى إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

إن فكرة التعاون تحمل نفس المعنى الذي يهدف إليه نظام التأمين في وقتنا الحاضر، حيث أظهر لنا التاريخ أن الإنسان منذ بداية خلقه تواجهه مخاطر كبيرة ومتعددة، هذا ماجعله يبحث عن الشعور بالأمان والضمان وتوالى ذلك عبر العصور.

إن موضوع التأمين موضوع قديم، ويدعي بعض الكتاب أنه قد عرف بصيغته المعاصرة منذ أيام الإغريق، إذ كان المحاربون عندئذ يجتمعون للمساهمة بأقساط في صندوق يقوم بتعويض أسرة الجندي القتيل، وقيل أن الفينيقيين عرفوا التأمين البحري بصيغة مشابهة لما سبق، وقد عاشوا قبل نحو ألفي سنة قبل الميلاد.

1-2 أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تتمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل 21٪ من اليد العاملة فمنذ الثمانينات و القطاع الفلاحي يشهد تغيرات و تجديدات خاصة بعد تحرير المنتجات الفلاحية من مختلف الضرائب و التعريفات الجمركية و كذا تحرير التجارة الداخلية و الخارجية، و لذلك توجد عدة مخاطر تواجه هذا القطاع، لذا كان على الدولة انتهاج سياسة خاصة لتمويل هذا القطاع و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها. (مرزق، 2013) صفحة 45)

2-2 تطور القطاع الفلاحي في الجزائر:

2-2-1: الفلاحة في الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي:

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام و التجانس، فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين، و ذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية و يعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك، و كانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة و المصدرة لهذه المادة ،

ومن خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار، وقد كانت الزراعة تستخدم آنذاك وسائل بدائية و كانت تعتمد أساسا على الجهد المبذول و هذا تبعا لأسلوب الرأسمالية قبل التنافسية . (مرزق، 2013 ، صفحة 45)

2-2-2: الفلاحة في الجزائر في العهد الاستعماري:

تمكنت فرنسا من تغيير الاقتصاد الجزائري من خلال سياستها الاستعمارية، و التي تهدف إلى السيطرة على الشعب الجزائري وكذا استغلال إمكانياته و توجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي و على هذا الأساس فقد رأت ضرورة السيطرة على الزراعة باعتبارها النشاط الأساسي المكون للاقتصاد الجزائري و منه السيطرة على الجزائر ككل، حيث تمكنت من تقسيم القطاع الفلاحي و تشتيته. (مرزق، 2013) صفحة 45)

2-2-3: الفلاحة في الجزائر غداة الاستقلال:

انقسمت إلى المراحل التالية:

◄ مرحلة التسيير الذاتى:

و يتمثل في تسيير العمال ديمقراطيا للمنشآت و المستثمرات الفلاحية التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها، حيث ظهر عندما شرع العمال في القاعدة لتشغيل الوحدات الزراعية، و من ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم من أجل تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها .(مرزاق، 2013 ، صفحة 45)

◄ مرحلة الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد، و كذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، و التباين الموجود بينهم و على هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية 1971حيث كان أساسه الأرض لمن يخدمها .(مرزق، 2013 ، صفحة 45)

2-2-4: الفلاحة في ظل إصلاحات من 1990 إلى يومنا هذا:

جاءت إصلاحات 1990م محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون 1990م، حيث يهدف إلى بعث النشاط الفلاحي و محاولة علاج السلبيات و حماية الأراضي و ضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب و على نفقة ملاكها و كذلك فتح المجال أمام القوى السوقية كشكل من أشكال تسيير و تمويل القطاع الفلاحي. (مرزق، 2013، صفحة 45)

2-3 المخاطر التي تواجه هذا القطاع و مصادرها:

يواجه القطاع الفلاحي عدة مخاطر التي لم تجعله يرقى بعد إلى المكانة اللائقة به و المستوى الملائم بين النشاطات الاقتصادية. (مرزاق، 2013 ، صفحة 46)

سنحاول التطرق إلى بعض المخاطر وكذا مختلف المصادر التي تتبثق منها:

2-3-1 المخاطر التي تواجه القطاع الفلاحي:

2-3-1-1-3-2: مشكل العقار الفلاحي:

لوحظ في الجزائر عبر جميع مراحل السياسات الزراعية المعتمدة منذ الفترة الاستعمارية عدم استقرار المناهج الزراعية المتبعة، مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار، هذا الأخير الذي كان و لا يزال عقبة في وجه تطور القطاع الفلاحي بسبب السياسة غير الواضحة في مجال تسييره، وزاد إصلاح 1987م المشكل تعقيدا هذا بتوزيع الأراضي على المستفيدين بدون ضمانات، مما زاد من مخاوفهم فأصبحت الأرض عرضة للنهب و الاستغلال اللاعقلاني .(مرزق، 2013) مفحة 45)

2-1-3-2 مخاطر تتعلق باستغلال المياه:

تقدر مساحة الجزائر 2.4مليون /كلم 2 غير أن 90منها عبارة عن صحراء يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار، و تتميز هذه الأراضي بندرة المياه السطحية حيث تنحصر أساسا في جزء المنحنى الشمالي للسلسلة الأطلسية، غير أن المنطقة تزخر بموارد جوفية معتبرة لكنها لا تتجدد بكثرة، و بما أن الزراعة لوحدها تمتص أكثر من 70من المياه المتواجدة على سطح الأرض و المياه الجوفية المستخدمة من قبل الإنسان، فإن ارتفاع فعالية السقي في الظروف الراهنة هي التي من شأنها أن تعطي مصداقية التحكم في الأراضي الخصبة و الحفاظ عليها .ومن أجل سياسة مائية ناجحة تعمل معظم الدول من بينها الجزائر على تحسين فعالية السقي في الحقول قصد رفع مردودية المحاصيل الزراعية و الحفاظ على خصوبة الأرض المسقية، حيث بدأت تستعمل تقنيات جديدة للري تتمثل في :

- طريقة سقي بالقطرة؛
- طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف؛
 - إعادة استعمال المياه القذرة . (مرزاق، 2013 ، صفحة 47)

2-3-1 مخاطر التمويل الفلاحي:

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل و ذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية، و خصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية و نوعيتها و إمكانياتها وأطوارها. و يمكن حصر هذه المخاطر في النقاط التالية:

- طول الفترة الإنتاجية؛
- تعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة كالجفاف، سقوط الصقيع و الضباب؛
 - عدم التحكم في المردودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض؛

- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا وذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه؛
 - الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤدي استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي؛
- قلة مصادر القوة العاملة الزراعية و أهمها نسبة السكان الزراعيين الذين هم في سن العمل. (مرزق، 2013 ، صفحة 47)

2-3-2 مصادر الخطر الفلاحى:

المستثمرين عامة و المزارعين بشكل خاص مجبرين على اتخاذ القرارات في محيط خطر، لأن الزراعة غالبا تتم في محيط مفتوح، و يتم التعامل مع كائنات حية هي الحيوانات و النباتات، فالمزارعون لا يعرفون بشكل أكيد نتائج قراراتهم، إذ أنهم معرضون لمصادر خطر متعددة فهذا الأخير يقترن عادة بتهديد غير متوقع.

ما تجدر الإشارة إليه أن تنوع المخاطر الزراعية، و درجة التعرض لها تختلف من قطاع إلى آخر، فطبيعة و كثافة و هيكلة مختلف المخاطر جعلت الزراعة الحالية تختلف بشكل كبير عما كانت عليه سابقا .(مرزاق، 2013، صفحة 48)

و من خلال ذلك يمكن تصنيف هذه المخاطر إلى مايلي:

2-3-2 مخاطر الإنتاج

المزارع معرضة دائما لمخاطر مناخية و صحية، فقد يكون منتج حبوب ضحية لظروف مناخية سيئة (نقص تساقط الأمطار، درجة حرارة غير مناسبة) أو كوارث طبيعية (عواصف، جفاف، فيضانات) أو مشاكل صحية كالتي تواجه مربي الحيوانات كالأوبئة مثل:

الحمى القلاعية أو جنون البقر، فتباين المردود يعتبر أمر ملازم للنشاط الزراعي، كما أن عدد الحوادث التي يمكن أن تصيب الإنتاج معتبر، ونتائجها المالية كذلك على سبيل المثال الضرر السنوي الناتج عن مصدر مناخي قدر ب 1.3مليار يورو في فرنسا سنة 2000م .(مرزاق، 2013 ، صفحة 47) و يؤثر الخطر الإنتاجي على مستويين :

1- المردود الزراعي (الكمية): نقصد به الكمية المنتجة من قبل وحدة إنتاجية، على سبيل المثال عدد أطنان الحبوب في الهكتار، بالتالي نحن بصدد الإشارة إلى خسارة الكمية التي تؤدي بدورها إلى تقليص رقم الأعمال. عادة أي منتج زراعي لن يكون بمنأى عن هذا النوع من المخاطر، على سبيل المثال عطل في جهاز التهوية لمدجن الطيور خلال عدد من الساعات يمكن أن يبيد المنتج، أو تعرض المواشي إلى أزمة

- 2- صحية قد تؤدي إلى ذبح القطيع ككل، الجليد و البرد يمكن أن تتلف موسم كامل من الفواكه، إن خسارة كبيرة أو متواضعة تصيب المردود تؤثر مباشرة على الوضعية المالية للمزرعة .(مرزاق، 2013 ، صفحة 49)
- 3- النوعية: بالنسبة للعديد من المنتجات هناك نوعية معيارية مرجعية، سعر المنتوج يرتبط إذن بسعر السوق و فرق النوعية، فنوعية أقل تباع بسعر أقل مما يؤثر كما هو الحال بالنسبة للمردود على رقم أعمال المزرعة. (مرزق، 2013) مفحة 47)

2-2-3-2 مخاطر السوق:

مخاطر السوق تغيرت عبر السنوات، فرغم أن أسعار المنتجات الأساسية تميزت دائما بالتقلب، إلا أن الأسواق الزراعية تغيرت على عدة مستويات، ذلك أن الدول كانت تلجأ عادة إلى تقليص آثار عدم استقرار المنتجات الزراعية سواء من خلال برامج هادفة لتثبيت السعر أو المردود أو النتائج (جداء السعر و المردود) و بعض الدول كانت تسير مخزون الحبوب من أجل إبقاء سعرها مستقرا، و البعض الآخر لجأ إلى دعم السعر، إن النجاح في السوق يمثل حلقة الربط بين الإنتاج و النجاح المالي للمزرعة .

يتعرض المزارع لخطر انخفاض الأسعار لدى بيع منتجاته كما يتعرض لخطر ارتفاع الأسعار لدى شراء مدخلاته فتشكل السعر يكون نتيجة متغيرات كثيرة، و يأخذ في عين الاعتبار عوامل وطنية و دولية ولكون المرحلة الإنتاجية عادة طويلة فإن سعر البيع الذي قد يتحصل عليه المزارع قد يختلف كليا عما كان ينتظره لدى بداية الإنتاج .(مرزق، 2013) صفحة 47)

2-3-2 مخاطر بشرية:

و تتمثل في مرض أو إصابة أو وفاة المستثمر الزراعي أو موظفيه، فالمرض الطويل لأحد الأفراد المهمين في المزرعة قد يؤدي إلى خسائر هامة في الإنتاج أو زيادة في التكاليف.

حيث أن المخاطر الزراعية تتسم بأنها مخاطر لا يمكن مراقبتها بمعنى التحكم الكامل في المخاطر الزراعية ليس واردا لسبب واحد على الأقل هو كون الزراعة تتطلب عوامل لا يمكن التحكم بها، فالعملية الزراعية بشكل يجعل من غير الممكن توقع أو معالجة كل المخاطر. (مرزاق، 2013، صفحة 47)

2-4 العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي:

1-4-2 العوامل الواجب توفرها:

يعتبر القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات بحاجة إلى توفر مجموعة من العوامل التي ترقى به إلى المستوى المطلوب و تمكنه من مواكبة التطورات و تحقيق الأهداف المسطرة و من بين هذه العوامل نذكر مايلى:

- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي و ذلك من خلال تكوين الفلاحين و الإطارات و الاختصاصيين و تشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي و استخدام الوسائل الحديثة فيه، هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة الأرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد و بالتالي زيادة دخله .ضرورة خلق و توسيع البنوك الريفية و تعاونيات القرض التي من شأنها توفير المعلومات الضرورية للبنوك و التعاونيات عن ظروف و إمكانيات الفلاحين و التي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين و كذا توفير مصادر للحصول على القروض بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية و الإدارية.
- ضرورة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين
 - و تخفيض تكاليف النقل و التسويق و التخزين و إلغاء الاحتكار .
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية باعتبارها عامل لتحديد تكاليف القطاع الفلاحي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي .
- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية
- و العمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، و ذلك من خلال بناء السدود و خلق احتياطي مائي، و العمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي و الخدمي للزراعة .
- تطوير القطاع الفلاحي و تتويعه من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات و التمكين من تأمين الحاجات الداخلية و تصدير الفائض . (مرزق، 2013 ، صفحة 50)

2-4-2 الدور الحكومي في التأمين الفلاحي:

يعتبر تسجيل التأمين الفلاحي الذي يمد الحكومات مباشرة ليس مشجعا بل يجوز للحكومات أن يكون لها دور في التحريض على خدمات التأمين و تماشيا مع ما كان يريده المزارعين لدفع التأمين أقل من التكلفة العادلة لتوفير التغطية و لاسيما بين أوساط المزارعين ذوي الدخل المنخفض. و يمكن للحكومات أيضا تحسين عملية تهدئة المخاطر عن طريق تحسين البيانات اللازمة لتأمين السوق المقدمة من القطاع الخاص، و ذلك لصعوبة تحديد حجم التغير في المناخ أو البيئة الاقتصادية و بالتالي قد تحتاج شركات التأمين إلى قسط أعلى لاستيعاب كل هذا الغموض للخطر .وقطاع الفلاحة يمثل جزء ضئيل من رقم

أعمال التأمينات حيث أن نسبة الأنشطة في القطاع تكاد لا تتعدى 1 % و أن المؤمنين الذين لا يعرفون جيدا طبيعة النشاط الفلاحي يعرضون منتجات غير ملائمة للنشاط و بتسعيرات تفوق إمكانيات الفلاحين مما يفسر قلة الإقبال على هذا النوع من التأمينات، حيث أنها غير إجبارية لكنها ضرورية لجعل النشاطات الفلاحية في منأى عن العديد من المخاطر، و لذلك فقد قررت الدولة عدم التدخل في المستقبل لأن المؤمن هو الذي سيتكفل بتعويض الفلاح و هكذا نكون قد عدنا إلى نوع من الصرامة المالية، و للحصول على المساعدة من الدولة قصد إبرام عقد تأمين على الفلاح يجب أن يتحلى بحسن النية و بأن يبرم عقد تأمين و لو متعدد الأخطار. (مرزق، 2013 ، صفحة 51)

2-5 التمويل الفلاحي و السياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع:

2-5-1 مصادر التمويل الفلاحي:

كان من الضروري إيجاد تدبير لهذه المشكلة الجوهرية بالعمل على توفير الموارد المالية .لأنه في الكثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال ليقوم باستخدامها في العمليات الإنتاجية خاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد مثلا لشراء البذور، تشغيل العمال، و نقل لمنتج ... الخ . وللاحتياجات الاستهلاكية فإن وجدت مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة مع صغار

الفلاحين و متوسطيهم لهذا نجد معظم الفلاحين يلجئون إلى الاقتراض حيث مصادر الإقراض متعددة و مختلفة، إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية:

- عن طريق الاقتراض من الأفراد؛
- عن طريق الاقتراض من التجار؛
- عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية؛
 - عن طريق الاقتراض من التعاونيات؛
- عن طريق الاقتراض من البنوك الحكومية .

و فيما يأتي نحدد نوعان من مصادر أو مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر:

مونة 2013 منحة 2013 التي تمول الفلاح عينيا (مرزاق، 2013 منحة -5-2

المؤسسات الممولة للفلاح عينيا هي عبارة عن التعاونيات المتخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل.

كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين و خاصة المواد التي هم في حاجة إليها (بذور، الأسمدة، الخدمات ...الخ).

أيضا هذه القروض تكون في شكل ماشية، أبقار،عتاد لفلاحي لتهيئة الأرض و استصلاحها من بين هذه المؤسسات

CRMA, DAA, SPA, CAPCS

2-1-**5-2:المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:** (مرزاق، 2013 ، صفحة 54)

من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر مايلي:

- البنك الوطني الجزائري B.A.N من سنة 1962م إلى1982م
- بنك الفلاحة و التتمية الريفية B.A.D.R من 13 مارس 1982م إلى يومنا
 - الصندوق الوطنى للتعاون الفلاحي C.N.M.A
 - الصندوق الوطنى للضبط و التنمية الفلاحية F.N.D.R.A
- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي C.R.M.A وتختلف هذه القروض في فترة استردادها

و نسب فوائدها كما يلى:

- ◄ القروض قصيرة المدى :تسمى بقروض الموسم الفلاحي .
- ◄ القروض متوسطة الأجل:هي القروض التجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض و الآلات و آلات السقى...، و مدتها من 02إلى 05سنوات.
- 2-5-2 واقع الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA : (مرزاق، 2013 ، صفحة

لقد حظي قطاع الفلاحة باهتمام كبير في الجزائر، حيث أصبح ذو أولوية في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك عن طريق وضع مخطط وطني لتنمية القطاع

: PNDA أسس و أهداف المخطط الوطنى للتنمية الفلاحية 6-2

قبل النطرق إلى أهم الأسس التي قام عليها هذا المخطط و الأهداف التي يصبوا إلى تحقيقها، سنعطي مفهوم بسيط لهذا المخطط حيث يمكن تعريفه على أنه :عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية و الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للطاقات الموجودة و حسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و التطرق لأهم التوجهات السياسية الفلاحية التي تخص القطاع الفلاحي و ترقيته.

1-6-2 أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: (مرزاق، 2013 ، صفحة 66)

سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط و البعيد و تتمثل أساسا في:

- الحماية و الاستغلال العقلاني و الدائم للموارد الطبيعية؛
 - الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
 - _التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي و اعادة الاعتبار و تأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
 - _تحسين الإنتاجية و زيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
 - _تحسين ظروف الحياة و مداخيل الفلاحين؛
 - _تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين، تصريف و تكييف الإنتاج؛
 - _ترقية و تشجيع الاستثمار الفلاحي؛
 - _تحسين التنافس الفلاحي و دمجه الاقتصاد العالمي؟

وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية هي:

- _تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به تمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف و الكم الذي يرغب فيه؛
- _ تنمية المنتوجات الفلاحية و ذلك من خلال تثمين القدرات و الطاقات الوطنية الكامنة و التحكم أكثر

في العوائق الطبيعية؛

- _تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الأجهزة المنفذة لبرامج المخطط الوطني للتتمية الفلاحية

تنفيذ المخطط يعتمد في تطبيقه على تكامل مهام عدة هياكل منها الإداري والتقني والمالي وهذا من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه، من أهم هذه الهياكل

- 1 الجهاز الإداري: يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الغرفة الفلاحية الولائية
- 2 الجهاز المالي: ويقوم بضمان هذا الدور كل من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، يقتسمان مهمة تمويل القطاع الفلاحي:

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي التعاونية الفلاحية هي مؤسسة تم إنشاؤها في بداية القرن الماضي، وكانت تدار بواسطة التشريع إن الفرنسي الصادر في سنة 1901م والمتعلقة بالتعاونيات والتنظيمات

المهنية، وليس لها هدف تجاري ولاتسعى لتحقيق الربح ظهر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972وذلك بموجب القانون رقم 64–72 الصادر في 2 ديسمبر 1972وهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات،أو التعويض على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء.

ومن بين وظائف هذا الصندوق ما يأتي:

- دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعد من أهم القطاعات التي تحضى بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الاجتماعي والتأمين على الأملاك.

7-2 بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR : (مرزاق، 2013 ، صفحة 62)

2-7-2 الصندوق الوطنى للتعاون الفلاحي CNMA

2-7-1 تعريف ووظائف الصندوق الوطنى للتعاون الفلاحى:

ظهر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972و ذلك بموجب القانون رقم 72-64 الصادر في 2 ديسمبر 1972، و هو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات,أو التعويض على أساس روح التضامن و هذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء.

و قد تم إنشاء هذا الصندوق عن طريق إتحاد ثلاثة صناديق و هي:

◄ الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونيات الفلاحية CCRMA

◄ الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي CCMSA

◄ صندوق التعاون الفلاحي للمعاشات CMAR

ومن بين وظائف هذا الصندوق ما يلي:

- دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تحضي بدعم الدولة، و يقوم بالتأمين الاجتماعي و التأمين على الأملاك .
- تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بإنشاء و تسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية،

هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث.

بالإضافة إلى ما سبق إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و ذلك لتدعيم الاستثمار الذي يبادر به

الفلاحون و المربون، لتحسين و زيادة المنتجات الفلاحية

- تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع خطر القروض غير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض، و هما صندوقان:

صندوق الضمان الفلاحي وصندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية. (مرزاق، 2013 ، صفحة 62)

2-7-1 تنظيم الصندوق الوطنى للتعاون الفلاحى:

اعتمد الصندوق في تصميم هيكله وتسيير على الإطار القانوني، و ذلك طبقا للمرسوم التنفيذي 95- 97 الصادر في أفريل 1995و منه يتكون من :

- صناديق محلية CLMA
- صناديق جهوية CRMA
- صندوق وطنى CNMA

و صناديق التعاون الفلاحي مشكلة من الأشخاص الطبيعيين و المعنوبين، يمارسون مهامهم في قطاعات الفلاحة، الصيد، التربية السمكية ...الخ، و الذين ينخرطون في إطارها و يشاركون بحصص اجتماعية مما يعطى لهم بصفة مشتركة. (مرزق، 2013 ، صفحة 62)

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل و ما تطرقنا إليه من عناصر تتضح لنا الأهمية البالغة للتأمين الفلاحي،حيث أنه يساهم بشكل كبير في تحمل عبء الخسائر التي تمس القطاع الفلاحي و الذي يعتبر بدوره البنية الأساسية للتطور الاقتصادي في أي بلد .و قد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي و يتجلى ذلك في المخطط الوطني للتتمية الفلاحية،الذي ترمي من خلاله إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي و ذلك ما يشجع الفلاحة و يوفر التسهيلات للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي العقبات و الصعوبات التي يواجهونها .

.







الفصل الثالث:

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة إلى المفاهيم المرتبطة بالتأمين الفلاحي ، وكذلك الدراسات السابقة للموضوع الذي ساعدتنا في معالجة طيات الموضوع والخروج بقيمة مضافة للموضوع ،سنحاول من خلال هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري للموضوع .من خلال تقسيم هذا الفصل إلى فرعيين ، نتاول فيالأول نبذة عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، أما الثانيسوف نتطرق فيه إلى واقع الإجراءات التأمينيةالممنوحة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .

1-4 البرنامج المستخدم:

بعد اللقاءات المباشر التي تمت مع الموظفين لصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و المعلومات التي تحصلنا عليها ، و التي تشمل دور التأمين الفلاحي في الحد من المخاطر الفلاحية ،ثم الاعتماد على برنامج SPSS و استخدام QUESTIONNAIRE وزع على الموظفين في الصندوق و ذلك من الجل معرفة الواقع التي التامين الفلاحي .

و أما فيما يتعلق بتصميم استمارة الاستبيان فقد تم تقسيمها البجزئيين و كان كما يلى:

الجزء الأول: هو عبارة عن السمات الشخصية لكل موظف من الجنس ،السن،مستوى دراسي... الخ الجزء الثاني: واقع التامين الفلاحي في الصندوق الوطني لتامين الفلاحي.

و يشمل هدا الجزء على واقع التامين الفلاحي ،و دوره في كيفية الحد من المخاطر الفلاحية و يطهر ذلك من خلال عبارات من 1 إلى

4-2 لمحة تاريخية عن الصندوق للتعاون الفلاحي:

المؤسسات التعاونية الفلاحية مؤسسات قديمة تخص أساسا على قطاع الفلاحة أوجدتها المستعمرات الفرنسية و شجعت تواجدها و إن انشغال المستعمر بتوقع الأخطار المتعلقة بالكوارث الطبيعية جعلته يخلق الصندوق الخاص بالتأمينات التعاونية الفلاحية و التي أولها أنشأ في مدينة تلمسان سنة 1911 حيث عملت على تطويره بسرعة تماشيا مع التطور الذي حققه في الإقتصاد الفلاحي للمستعمرات و تحديدا مع نهاية الحرب العالمية الثانية و في سنة 1962 التعاونية الفلاحية احتوت على ثلاثة مؤسسات الصندوق المركزي للإعادة التأمينات للتعاون الفلاحي الصندوق المركزي للتعاون الإجتماعي و خاصة قطاع الفلاحة و الذي تمت تكملته بمؤسستين تعاونيتين للضمانات المكملة متمثلا في:الصندوق المركزي للحتياطات التعاونية الفلاحية و الصندوق التعاوني الفلاحي لأسهم الاجتماعية أما المؤسسة الثالثة للتعاونية الفلاحية هي الصندوق للمتقاعدين لصالح من كان يعمل في المؤسسات تعاونية أو جمعيات

الفصل الثالث:

القطاع الفلاحي و بقيت الصناديق الأساسية الثلاثة إلى أن جاء الأمر 64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 المتضمن إحداث التعاون الفلاحي الذي وحد كل الصناديق-رقم 72 توحيد رسمي الذي هو عبارة عن تجمع للصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي

CNMA CAISEE national DE MUYUALITE AGRICOLE. الذي هو عبارة عن تجمع الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي وما يحتويه من مكاتب جهوية للتعاون الفلاحي

.CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE CRMA

إن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عبارة عن مؤسسة مهنية فلاحية تهدف إلى إنجاز كل عملية احتياط اجتماعي أو تأمينات تعويضات على أساس نمط تعاوني دون تحقيق أرباح وهذا لصالح كل أعضائها و المنخرطين و المؤمنين و المستفيدين و مند سنة 1982 غلى غاية سنة 1995 أين تم تحويل نشاطات الضمانات الاجتماعية الخاصة بقطاع الفلاحة كان الصندوق الوطني هو المسير لها لحساب صندوق الضمان الاجتماعيو الصندوق التقاعد لهذه النشاطات و خلال نفس السنة أصبح الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يقوم بنشاط التأمينات الاقتصادية الفلاحية كنشاط أساسي وتم أيضا وضع مشروع العمليات البنكية والقروض حسب النظام 95-10المؤرخ في فيفري 1995 المتضمن منح الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية رخصة لممارسة عمليات مصرفية الذي منح الصندوق الحق في ممارسة عمليات بنكية مع احترام كل اللوائح و القوانين المتعلقة بذلك بالإضافة إلى هذا يمارس الصندوق المصرفي تم توقيفه مند 2009.

تسعى للتأمينات إلى تحقيق أهداف التالية:

- حمليات التأمين وإعادة التأمين للممتلكات و الأشخاص لاسيما القطاعات الاقتصادية التي تخصه في إطار الشروط المحددة في التشريع و التنطيم المطبقين على مؤسسات التأمين مع كل الأشخاص المعنوبين و الطبيعيين
- العمليات المرتبطة بالبنك و القرض و العمليات الملحقة بنشاطاته و ذلك في إطار الشروط المحددة في التشريع و التنظيم المطبقين على البنوك و المؤسسات المالية مع كل الأشخاص المعنوبين و الطبيعيين في الجزائر أو خارج
- ولا يمكن بشكل عام أن يقوم لحسابه أو لحساب الدولة أو الجماعات العمومية أو لحساب الغير أو عن طريق المساهمة بكل العمليات المالية أو الفلاحية أو التجارية أو الصناعية العقارية المنقولة

الفصل الثالث:

- التي يمكن أن ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بنشاطاته أو نشاطات صناديق التعاونية الفلاحبة.
- المساهمة في تنفيد ترقية قطاعات الفلاحية و الغابات و الصيد البحري و تربية المائيات و الصناعة الغدائية و النشاطات الملحقة و تطويرها .

4-3 الهيكل التنظيمي للتأمينات:

و سيتم تتاوله كما يأتى:

✓ الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي:

بتطبيق النظام 92-05 المؤرخ في 22 مارس 1992 الخاص بالشروط المتعلقة بتعيين المسؤولين و ممثلي البنوك و المؤسسات المالية ثلاث إطارات تم تعيينهم كمسؤولين من طرف المدير العام للصندوق الوطني وهم مدير المالية والمحاسبة مدير القروض و مدير التأمينات إلى أن جاء النظام رقم 50-02 المؤرخ في 05 مارس 2005 ليصبح الصندوق الوطني يمارس نشاطاته المصرفية في شكل شركة مساهمة بعيدا عن نشاطاته التأمينية فكان التغيير لا يدل عن عدم الاستقرار و إنما هو من أهم الملامح الحياة الاقتصادية للصندوق المستهدف فلجوء الصندوق الوطني للإعادة التنظيم أنتجت هيكل تنظيمي في شكل شركة مساهمة بعدما كان يفتقد لذلك خلال الفترة السابقة

يتكون الهيكل التنظيمي الجديد من إدارة عامة تتفرع منها عشرة إدارات تتمثل في الأمانة و إدارة الشؤون القانونية و المنازعات إدارة الموارد البشرية إدارة الخزينة ووسائل التسديد إدارة التفتيش العامة إدارة المراجعة إدارة التعهدات و إدارة المحاسبة و إدارة الإنتاج و التسويق و خلية الإعلام الآلي.

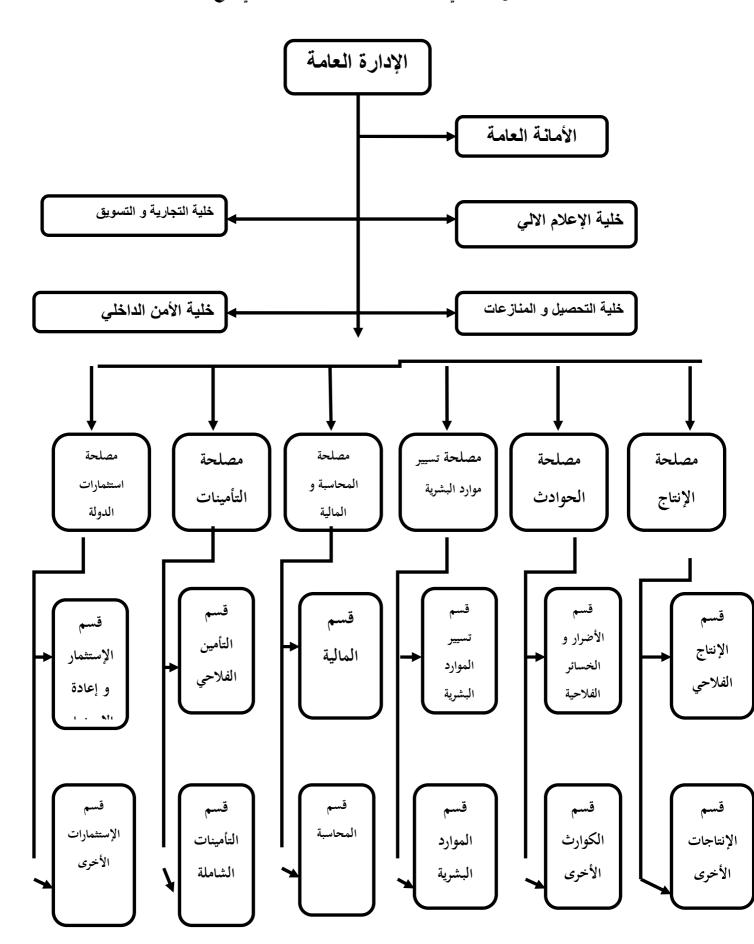
يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من:

مدير الوكالة على رأس الهيكل التنظيمي يترأس مصلحة الإدارة العامة بما فيها من أمانة المدير قسم الموارد البشرية و خلية الوسائل العامة و المستخدمين خلية التحصيل و المنازعات مصلحة المحاسبة و الميزانية و خلية الإعلام الآلي خلية التجارية و التسويق قسم الإنتاج قسم الحوادث منها الفلاحة و غيرها خلية الأمن الداخلي للمؤسسة مصلحة التأمينات الشاملة مصلحة استثمارات الدولة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن تقسيم العمل ضروري لتحديد المسؤوليات و تسهيل عملية التسويق كما تضم 64 صندوق جهوي و 387 وكالة محلية موزعة عبر التراب الوطنى و المتمثلة في:

- 🖘 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالجزائر العاصمة .
- ☞ الصناديق الجهوية للتعاونيات الفلاحية عبر كامل ولايات الوطن.
 - 🖘 وكالة محلية لكل صندوق حسب الموقع.

الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فرع سعيدة



الفصل الثالث:

4-3 النتائج:

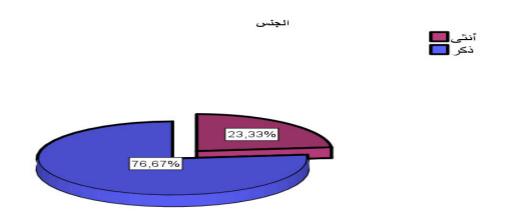
الجزء الاول: البيانات الشخصية لعينة الدراسة

جدول رقم 01: يوضح الجدول توزيع العينة حسب الجنس الجنس الجنس

	تكرار	نسبة مئوية
أنثى	7	23,3
ذكر	23	76,7
مجموع	30	100,0

مصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو موضح في الجدول (01) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة مكونة منذكور بنسبة (76,7%)، أكثر من الإناث (23,3%) فيما تكونت العينة من مجموع 30 مفردة بنسبة (100%)



الشكل رقم01: توضحالدائرة النسبية جنس المستجوبين.

الفصل الثالث:

جدول رقم 02: يوضح الجدول توزيع العينة حسب الفئة العمرية لأفراد العينة.

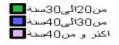
السن

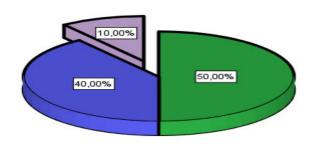
	تكرار	سبة مئوية
من20الى30سنة	15	50,0
من30الى40سنة	12	40,0
من40سنةواكثر	3	10,0
مجموع	30	100,0

مصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر:

بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب الفئات العمرية فقد أشارت النتائج كما هي مبينة في الجدول (02) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة مكونة من الفئة العمرية بين 20 الى30سنة بنسبة (50%)، تليها الفئة العمرية من 30 الى40 سنةبنسبة (40%) وكانت أقل نسبة من نصيب الفئة العمرية سنة (10%).

السن





الشكل رقم 02: توضحالدائرة النسبية الفئة العمرية لأفراد العينة.

الفصل الثالث:

جدول رقم 03: يوضح الجدول توزيع العينة حسب المستوى.

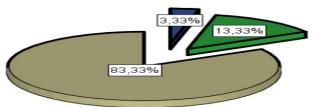
ما المستوبالدراسي ؟

	تكرار	نسبة مئوية
متوسط	1	3,3
ڻانو <i>ي</i>	4	13,3
جامعي	25	83,3
مجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب مستوى الدراسي فقد بينت النتائج كما هي في الجدول (03) أعلاه نسب مختلف الفئات أعلاها الفئة ذات أكبر مستوى دراسي هي فئة جامعية بنسبة (83,3%)تايها الفئة ذات مستوى ثانوي بين بنسبة (13,3%)وأخيرا الفئة متوسطة مستوى دراسي بنسبة (3,3%).





الشكل رقم 03: توضحالدائرة النسبية المستوى الدراسي لأفراد العينة .

الفصل الثالث:

جدول رقم 04: يوضح الجدول توزيع العينة حسب الحالة المهنية.

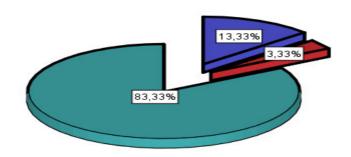
الحالةالمهنية

	تكرار	نسبة مئوية
إطار	4	13,3
عون امن	1	3,3
أخرى	25	83,3
مجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب حالة المهنية فقد بينت النتائج كما هي في الجدول (04) أعلاه نسب مختلف الفئات أعلاها و أن اغلب حالات هيبنسبة (83,3%)تليها الفئة بنسبة (3,3%)واخيرا الفئة بنسبة (3,3%)





الشكل رقم04: توضحالدائرة النسبية الحالة المهنية.

الفصل الثالث:

الجزء الثاني: محاور الدراسة

جدول رقم 05: جدول يوضح توزيع العينة حسبالدور الهام الذي يلعبه التأمين في تغطية جميع المخاطر التي تحيط بالقطاع الفلاحي.

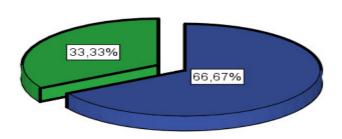
هل أنت موافق على أنت ما أنت موافق على أنالتأمينيا عبدور هامفيت غطية جميعالم خاطر التيت حيط بالقطاعالفلاحى؟

	تكرر	نسبة مئوية
موافق	20	66,7
غ موافق	10	33,3
مجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (05) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن التأمين يلعب دور هام في تغطية المخاطر التي تحيط بالقطاع الفلاحي حيث يعتبر (66,7%) منهم موافقون أما البقية بنسبة (33,3%) غير موافقون

موافق 🔲 غ موافق 🔲



الشكل رقم05: توضح الدائرة النسبية الدور الهام الذي يلعبه التأمين في تغطية جميع المخاطر التي تحيط بالشكل رقم05:

الفصل الثالث:

جدول رقم 06: عقد التأمين الذي تضعه مؤسستكم محدد المدة

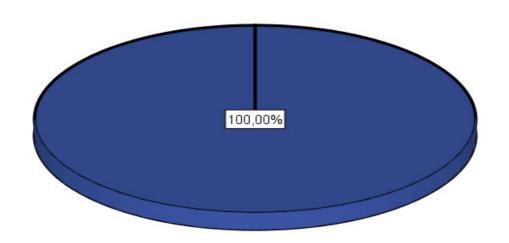
هل عقد التأمين الذي تضعه مؤسستكم محدد المدة ؟

	تكرار	نسبة مئوية
نعم	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (06) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أنعقدالتأمينالذيتضعهمؤسستهممحددالمدة وكانت الإجابات محددةبنسبة (100%)

نعم



الشكل رقم06: توضحالدائرة النسبيةالمدةالتي يحددها الصندوقلعقدالتأمين.

الفصل الثالث:

جدول رقم 07: يوضح الجدول الفترة المحددة التي يضعها الصندوق لعملية التأمين.

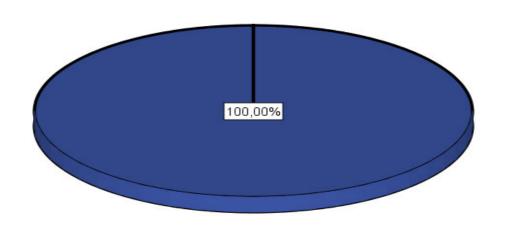
هل هناك فترة محددة تضعها مؤسستكم لعملية التأمين ؟

	تكرار	نسبة مئوية
نعم	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (07) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن هناكفترة محددة تضعها مؤسسته مفيعملية التأمينو كانت الإجابات محددة بنسبة (100%)

نعم



الشكل رقم07: توضح الدائرة النسبية الفترة التي تضعها مؤسستكم لعملية التأمين.

الفصل الثالث:

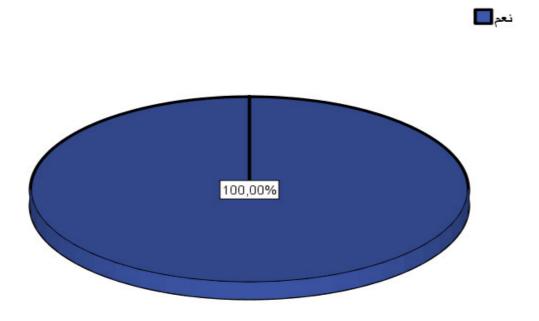
جدول رقم 80: يوضح الجدول دورا لتأمين الفلاحي في جبر الأضرار التي تلحق بالفلاح.

ماهو دور التأمين الفلاحي في جبر الأضرار التي تلحق بالفلاح ؟

	تكرار	نسبة مئوية
نعم	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (08) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن دورالتأمينالفلاحي هوجبرالأضرارالتيتلحقبالفلاحو كانت الإجابات محددة بنسبة (100%)



الشكل رقم 80: توضح الدائرة النسبية دور التأمين الفلاحي في جبر الأضرار التي تلحق بالفلاح.

الفصل الثالث:

جدول رقم 99: يوضح الجدول أخطار غير قابلة لتأمين

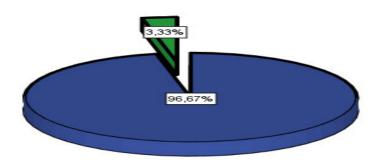
هل هناك أخطار غير قابلة للتأمين ؟

	تكرار	نسبة مئوية
У	29	96,7
نعم	1	3,3
المجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب أخطارغير قابلة للتأمين فقد بينت النتائج كما هي في الجدول (09) أعلاه أن أغلب الإجابات بلا بنسبة (96,7%) تليها أقل الإجابات بنعم بنسبة (13,3%)





الشكل رقم 09 : توضح الدائرة النسبية الأخطار غير القابلة للتأمين.

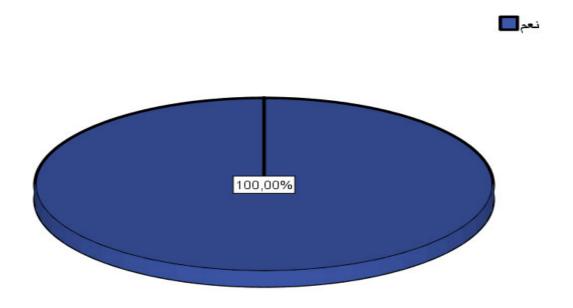
جدول رقم 10: يوضح الجدول المعايير التي يحددها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في عملية التأمين.

هل هناك معاييريحددهاالصندوقالجهويللتعاونالفلاحيفيعمليةالتأمين؟

	تكرار	نسبة مئوية
نعم	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (08) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن هناك معايير يحددها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في عملية التأمينو كانت أغلبية الإجابات بنعم و محددة بنسبة (100%)



الشكل رقم10:توضح الدائرةالنسبيةالمعايير التي يحددها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في عملية

التأمين.

الفصل الثالث:

جدول رقم 11: يوضح الجدولقيام الفلاحبدفعقسطمقدملقيامبعمليةالتأمينعلىمنتجاتهوعتاده.

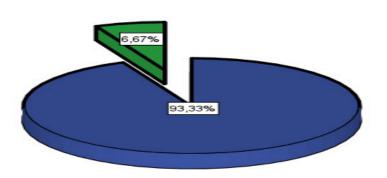
هل يقومالفلاحبدفعقسطمقدمللقيامبعمليةالتأمينعلىمنتجاتهو عتاده؟

	تكرار	نسبة مئوية
¥	28	93,3
نعم	2	6,7
المجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر :

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (11) أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يرون أن الفلاح لا يقوم بدفع قسط مقدم لتأمين على منتجاته و عتاده حيث كانت نسبة (93,3%)أما البقية بنسبة (6,7%) بنعم





الشكل رقم11: توضح الدائرة النسبية قيام الفلاح بدفع قسط لتأمين على منتجاته و عتاد

دراسة تطبيقية حول التأمين الفلاحي

الفصل الثالث:

جدول رقم 12:يوضح الجدولالنسبةالتييضعهاالصندوقالجهويللتعاونالفلاحي لتعويض المنتجات.

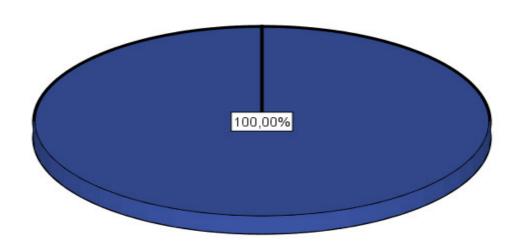
هل هناك نسبةمعينة يضعها الصندو قالجهو يللتعاو نالفلاحي لتعويض المنتجات؟

	تكرار	نسبة مئوية
نعم	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر :

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (12) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن هناك نسبة معينة يضعها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و كانت أغلبية الإجابات بنعم و محددة بنسبة (100%)





الشكل رقم 12:توضح الدائرةالنسبيةالنسبة التييضعهاالصندوقالجهويللتعاونالفلاحي لتعويض المنتجات.

الفصل الثالث:

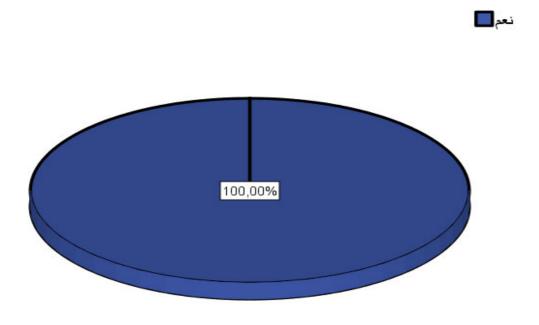
جدول رقم 13: يوضح الجدول إختلاف عقد التأمين المنتجات الحيوانية عن المنتجات النباتية و العتاد الفلاحي.

هل يختلفعقدالتأمينالمنتجاتالحيوانيةعنالمنتجاتالنباتيةوالعتادالفلاحي؟

	تكرار	نسبة مئوية
نعم	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (13) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن عقد التأمين المنتجات الحيوانية يختلف عن المنتجات النباتية والعتاد الفلاحي و كانت أغلبية الإجابات بنعم و محددة بنسبة (100%).



الشكل رقم13: توضح الدائرة النسبية مدى اختلاف عقد التأمين المنتجات الحيوانية عن المنتجات النباتية و العتاد الفلاحي.

الفصل الثالث:

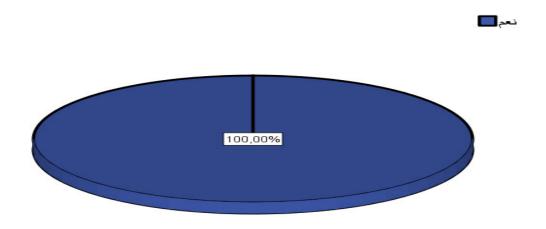
جدول رقم 14: يوضح الجدول آجالالضمانات والتعويضاتالتي يحددها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

هل هناك آجال للضماناتو التعويضاتيحدد هاصندو قصندو قالجهو يللتعاو نالفلاحي؟

	تكرار	نسبة مئوية
نعم	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (14) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن هناك اجال لضمانات و التعويضات يحددها صندوق الجهوي لتعاون الفلاحي و كانت أغلبية الإجابات بنعم و محددة بنسبة (100%)



الشكل رقم 14 : توضح الدائرة النسبية آجال لضمانات والتعوييضات التي يحددها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

الفصل الثالث:

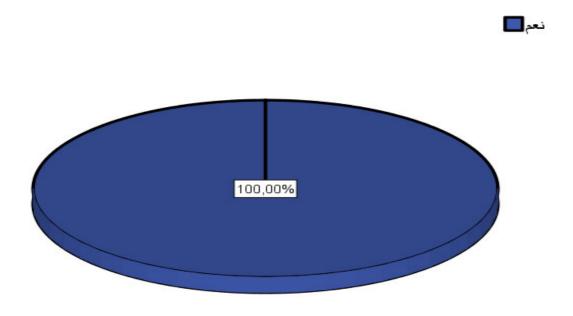
جدول رقم 15:يوضح الجدول المدة التي يحددها الصندوق و التي يقوم الفلاح بتجديد عقد التأمين فيها.

هل يحددالصندو قمدة معينة يقو مالفلا حبت جديد عقدالتأمين فيها؟

	تكرار	نسبة مئوية
نعم	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (15) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن الصندوق يحدد مدة معينة يقوم الفلاح بتجديد عقد التأمينو كانت أغلبية الإجابات بنعم و محددة بنسبة (100%)



الشكل رقم 15: توضح الدائرة النسبية المدة التي يحددها الصندوق و التي يقوم الفلاح بتجديد عقد التأمين فيها .

الفصل الثالث:

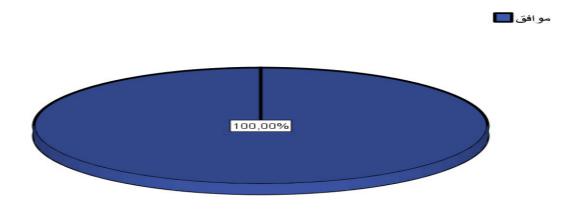
جدول رقم16: يوضحالجدول أن القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة التييجب على الدولة تقديم تسهيلات و ضمانات وتعويضات للفلاح.

هل القطاعالفلاحيمنبينالقطاعاتالمهمةالتييجبعلىالدولةتقديمتسهيلات و ضماناتوتعويضاتللفلاح؟

	تكرار	نسبة مئوية
- موافق	30	100,0

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS (22)

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (16) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن القطاع الفلاحي من بين قطاعات المهمة لدى يجب على دولة تقديم تسهيلات و ضمانات وتعويضات للفلاح و كانت أغلبية الإجابات بموافق و محددة بنسبة (100%)



الشكل رقم 16: توضح الدائرة النسبية أن القطاع الفلاحي من بين قطاعات المهمة التي يجب على دولة تقديم تسهيلات و ضمانات وتعويضات للفلاح.

الفصل الثالث:

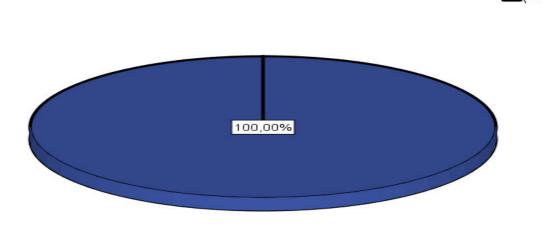
جدول رقم 17 : يوضح هذا الجدولما يحدده الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من مدة و التي يقوم فيها. فيها الفلاح بتجديد عقد التأمين فيها.

هل يحددالصندوقالجهو يللتعاو نالفلاحيمدة معينة يقومفيها الفلاحبتجديد عقدالتأمين؟

	تكرار	نسبة مئوية
نعم	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (17) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن هل يحدد الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مدة معية يقوم فيها الفلاح بتجديد عقد التأمين و كانت أغلبية الإجابات بنعم و محددة بنسبة (100%)



الشكل رقم 17 : توضح الدائرة النسبية ما يحدده الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من مدة و التي يقوم فيها الفلاح بتجديد عقد التأمين فيها.

الفصل الثالث:

جدول رقم 18: يوضح هذا الجدول حالة عدم وقوع أي خطر للفلاح في المدة التي يحددها عقد التأمين، و التي يقوم الصندوق بمنح الفلاح مبلغ معين.

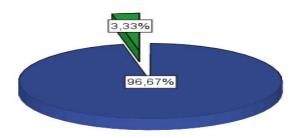
في حالة عدمو قو عأيخطر للفلاحفيالمدة التييحدد هاعقد التأمين هليقو مالصندو قبمنحالفلاحمبلغمعين؟

	تكرار	- نسبة مئوية
K	29	96,7
نعم	1	3,3
مجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS (22)

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (18) أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يرون أن في حالة عدم وقوع أي خطر للفلاح في المدة التي يحددها عقد التأمين أنه لا يقوم الصندوق بمنح الفلاح مبلغ معين حيث كانت نسبة (96,7%) أما البقية بنسبة (3,3%) بنعم





الشكل رقم 18 : توضح الدائرة النسبية حالة عدم وقوع أي خطر للفلاح في المدة التي يحددها عقد الشكل رقم 18 التأمين، و التي يقوم الصندوق بمنح الفلاح مبلغ معين.

الفصل الثالث:

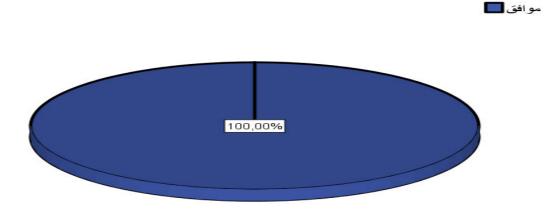
جدول رقم 19: يوضح الجدول منهجية عملية التأمين التي يضعها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لمختلف الأخطار التي تواجه الفلاح.

هل ترتبط منهجية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحيبعملية التأمين لمختلف الأخطار التي تواجه الفلاح؟

	تكرار	نسبة مئوية
موافق	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر :

كشفتالنتائج كما هو مبين على الجدول (19) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن ترتبط منهجية عملية التأمين التي يضعها الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي لمختلف الأخطار التي تواجه الفلاح و كانت أغلبية الإجابات بموافق و محددة بنسبة (100%)



شكل رقم 19: يوضح الجدول منهجية عملية التأمين التي يضعها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لمختلف الأخطار التي تواجه الفلاح.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول التأمين الفلاحي

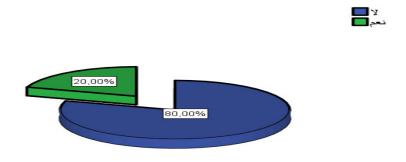
جدول رقم 20: يوضح الجدولمدى تغير التعويضات و الضمانات التي يضعها الصندوق بالنسبة للإنتاج النباتي في حالة البرد و الحرائق و الفيضانات.

هل التعويضاتوالضماناتالتييضعهاالصندوقبالنسبةللإنتاجالنباتيتتغيرفيحالةالبردوالحرائقوالفيضانا ت؟

	تكرار	نسبة مئوية
Ŋ	24	80,0
نعم	6	20,0
مجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS (22)

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (20) أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يرون أن التعويضات و الضمانات التي يضعها الصندوق بنسبة للإنتاج النباتي لا تتغير في حالة البرد و الحرائق و الفيضاناتحيث كانت نسبة(80%) أما البقية بنسبة (% 20) بنعم



شكل رقم 20: توضح الدائرة النسبية مدى تغير التعويضات و الضمانات التي يضعها الصندوق بالنسبة للإنتاج النباتي في حالة البرد و الحرائق و الفيضانات.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول التأمين الفلاحي

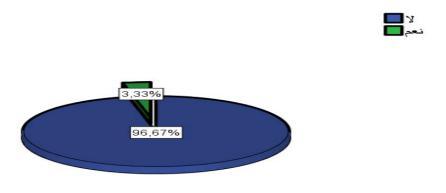
جدول رقم 21 : يوضح الجدول مدى تغير التعويضات والضمانات التي يضعها الصندوق بالنسبة للإنتاج الحيواني في حالة المرض أو التسمم الغذائي.

هل التعويضات والضمانات التي يضعها الصندوق بالنسبة للإنتاج الحيواني تتغير في حالة المرض أو التسمم الغذائي؟

	تكرار	سبة مئوية
<u>'</u>	29	96,7
	1	96,7 3,3
نعم	30	100,0
مجموع		

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (21) أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يرون أن التعويضات و الضمانات التي يضعها الصندوق بنسبة للإنتاج النباتي لا تتغير في حالة البرد و الحرائق و الفيضانات حيث كانت نسبة بنسبة (3,3%) بنعم



شكل رقم21: توضحالدائرة النسبية مدى تغير التعويضات والضمانات التي يضعها الصندوق بالنسبة للإنتاج الحيواني في حالة المرض أوالتسمم الغذائي

الفصل الثالث:

جدول رقم 22 : الجدول التالي يبين رأي المستجوبين حول وعي عملية التأمين الفلاحي.

هلهناكو عيدولعمليةالتأمينالفلاحى؟

	تكرار	نسبة مئوية
צ	26	86,7
نعم	4	13,3
مجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (22) أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يرون أن ليس هناك وعي حول عملية التأمين الفلاحي حيث كانت نسبة (86,7%) أما البقية بنسبة (13,3%) بنعم



شكل رقم 22: توضح الدائرة النسبية مدى وعي الفلاح حول عملية التأمين الفلاحي.

الفصل الثالث:

جدول رقم 23 : يوضح الجدول مدى إقبال الفلاحين نحو الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

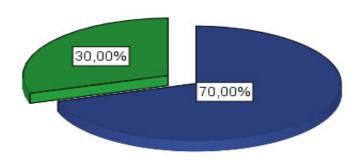
ما مدراقبالالفلاحيننحوالصندوقالجهويللتعاونالفلاحي؟

	تكرار	نسبة مئوية
متوسط	21	70,0
ضعيف	9	30,0
مجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (23) أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يرون أن مدى إقبال الفلاحين نحو الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي كانبنسبة متوسط قدرة (70%) أما البقية بنسبة ضعيفة بنسبة (30%)





شكل رقم 23: توضح الدائرةالنسبية مدى إقبال الفلاحين نحو الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

الفصل الثالث:

جدول رقم 24 : يوضح الجدول درجة الثقة التي يضعها الفلاح حول صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

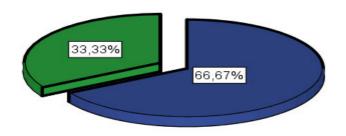
ما درجة الثقة التي يضعها الفلاح حول صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي؟

	تكرار	نسبة مئوية
متوسط	20	66,7
ضعيف	10	33,3
مجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS (22)

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (24) أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يرون أن درجة الثقة التي يضعها الفلاح حول صندوق الجهوي لتعاون الفلاحي كان متوسطة بنسبة بقدرة (66,7%) أما البقية بنسبة ضعيفة قدرة (33,3%)





شكل رقم 24:توضح الدائرةالنسبية درجة الثقة التي يضعها الفلاح حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

الفصل الثالث:

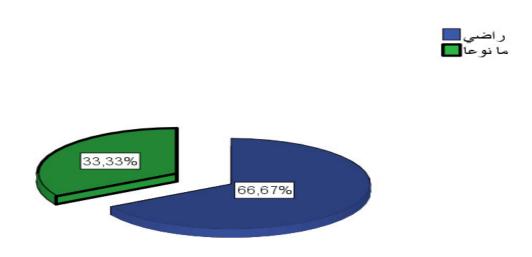
جدول رقم 25:الجدول التالي يوضح مدىرضى الفلاح على نوع الخدمة التي يقدمها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

هلالفلاحر اضعلينو عالخدمة التييقدمها الصندوقالجهو يللتعاو نالفلاحي؟

	تكرار	نسبة المئوية
ر اضي نو عاما	20	66,7
نوعاما	10	33,3
مجموع	30	100,0

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS مصدر

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (25) أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يرون أن الفلاح راضي على نوع الخدمة التي يقدمها الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي بنسبة قدرة (66,7%) أما البقية ترى انه راضي نوعا ما بنسبة قدرة (33,3%)



شكل رقم 25: توضح الدائرة النسبية مدى رضى الفلاح على نوع الخدمة التي يقدمها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

الفصل الثالث:

4-5 مناقشة النتائج:

◄ جدول رقم 05: بنسبة للجدول رقم 05 يوضح الدور الهام الذي يلعبه التأمين في تغطية جميع المخاطر التي تحيط بالقطاع الفلاحي؟.

حسب النتائج المقدمة من الجهات المعنية تبين ان معظم المستجوبيين كانوا موافقين على الدور الهام الذي يلعبه التأمين في تغطية جميع المخاطر التي تحيط بالقطاع الفلاحي و حسب رايهم فان هدا الدور يمكن القطاع الفلاحي من: حماية الفلاح و جبر الاضرار التي تصيب ممتلكاته.

طمانة الفلاح ماديا و معنويا و هدا ما يؤدي الى رفع المعنويات و بالتالي تحسين الانتاج و زيادته .

◄ جدول رقم 06: بنسبة للجدول 06 فهو يوضح هل ان عقدالتأمينالذيتضعهمؤسستكممحددالمدة؟
حسب النتائج المقدمة من الجهات المعنية تبين ان معظم المستجوبيين يرون ان عقدالتأمينالذي يضعه الصندوق الوطنى للتعاون الفلاحى محددالمدة

كون ان كل منتوج فلاحي سواء كان نباتي او حيواني او عتاد له مدة معينة يحددها الصندوق جدول رقم 07 :بنسبة للجدول 07 فهو يوضح دورالتأمينالفلاحيفي جبرالأضرارالتيتلحقبالفلاح.

حسب النتائج المقدمة من الجهات المعنية تبين ان كل المستجوبيين يرون ان للتأمينالفلاحيدور كبير في جبرالأضرارالتيتلحقبالفلاح كون ان الصندوق يقدم تعويضات تساعد الفلاح على تعويض خسائره

جدول رقم 08: بنسبة للجدول 08 فهو يوضح هل هناك أخطارغيرقابلة للتأمين؟

حسب النتائج المقدمة من الجهات المعنية تبين ان اغلبية المستجوبيين يرون ان لا توجد اخطار غير قابلة لتامين و هذا مصرح به في العقد لكل منتوج معين سواء كان نباتي ،حيواني ،عتاد.

جدول رقم10 : بنسبة للجدول 10 فهو يوضح هل المعايير التيحددهاالصندوقالجهويللتعاونالفلاحيفيعمليةالتأمين حسب النتائج المقدمة من الجهات المعنية تبين ان معظم المستجوبيين كانوا موافقين على ان الصندوقالجهويللتعاونالفلاحييحدد معايير لعملية التامين و تكون هده المدة محددة في العقد التامين .

جدول رقم 11: بنسبة للجدول 11 فهو يوضح هل يقومالفلاحبدفعقسطمقدمالقيامبعمليةالتأمينعلىمنتجاتهوعتاده؟. حسب النتائج المقدمة من الجهات المعنية تبين ان معظم المستجوبيين كانوا موافقين على ان الفلاح لا يقومبدفعقسطمقدمالقيامبعمليةالتأمين للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي دلك لان في حالة عدم وقوع الخطر في فترة محددة لتامين فان الصندوق ملزم باعادة القسط

جدول رقم 12: بنسبة للجدول 12 فهو يوضح هل هناك نسبة معينة يضعها الصندوقالجهو يالتعاونالفلاحي لتعويض المنتجات؟ حسب النتائج المقدمة من الجهات المعنية تبين ان كل المستجوبيين يرون ان الصندوق بضع نسب معينة لكل منتوج مؤمن و هده نسب تحدد في عقد التامين المبرم بين الصندوق و الفلاح

جدول رقم 13: بنسبة للجدول 13 فهو يوضح اختلاف عقد التأمين المنتجات الحيوانية عن المنتجات النباتية و العتاد الفلاحي.حسب النتائج المقدمة من الجهات المعنية تبين ان معظم المستجوبيين يرون ان هناك إختلاف عقد التأمين المنتجات الحيوانية عن المنتجات النباتية و العتاد الفلاحي و يطهر دلك في عقد التامين فهو يختلف من منتوج إلىآخر

جدول رقم 15: بنسبة للجدول 15 فهو يوضح" هل الصندوق يحدد مدة و يقوم فيها الفلاح بتجديد عقد التأمين فيها" حسب النتائج المقدمة من الجهات المعنية تبين ان معظم المستجوبيين يرون أن الصندوق يحدد مدة يقوم فيها الفلاح بإعادة تحديد عقده و ينم عادة ابرام عقد هناك منتوجات تحدد مدتها بسنة و ما فوق يتم فيها تجديد العقد و هناك منتوجات تحدد مدة تجديدها اقل من سنة و يدخل التامين مجال التطبيق بمجرد توقيع العقد.

جدول رقم 16: فهو يوضح أن القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة التي يجب على الدولة تقديم تسهيلات و ضمانات وتعويضات للفلاحفكل المستجوبيين يرون أن القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة و هم مع فكرة أنه يجب على الدولة تقديم تسهيلات و ضمانات وتعويضات للفلاح.

جدول رقم 18: بالنسبة للجدول 18 فهو يوضح انه في حالة عدم وقوع أي خطر للفلاح في المدة التي يحددها عقد التأمين، هل يقوم الصندوق بمنح الفلاح مبلغ معين؟ كانت أغلبية إجابات المستجوبيين بالا" ذلك أن الصندوق الوطني لا يقوم بمنح مبلغ للصندوق و تعتبر هذه النقطة من منهجية الصندوق الجهوى للتعاون الفلاحى.

جدول رقم 21: بالنسبة للجدول 21 فهو يوضح مدى تغير التعويضات والضمانات التي يضعها الصندوق بالنسبة للإنتاج الحيواني في حالة المرض أو التسمم الغذائي. فأغلبية المستجوبين كانت إجابتهم بـ "لا" لأن الصندوق يضع نفس الشروط في عقد المنتوج الحيواني مهما تغيرت المخاطر.

جدول رقم 22،23 و 24: بالنسبة لهذه الجداول ،24،23،22 فهيتوضح مدى إقبال و وعي و درجة ثقة الفلاح حول الصندوق. فأغلبية المستجوبين كانت إجابتهم بـ "لا" بنسبة لمدى وعي الفلاح ذلك لجهله لدور لصندوق و أهميته و خوف منه لهدر أمواله أما بالنسبة لإقباله و درجة ثقته لصندوق متوسطة و دلك لنفس السبب .

الملخص:

من خلال دراستنا التطبيقية التي أجريت في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة تبين أن لصندوق دور هام و الذي يتمثل في مختلف الضمانات و التعويضات التي يقدمها للفلاح و دلك لجبر الأضرار التي تلحق بمنتجاته الحيوانية و النباتية و كدا عتاده كما يحدد الصندوق مدة معينة لقوم الفلاح بتجديد عقد التأمين كما أنه في حالة قيام الفلاح بتأمين على منتجاته لا يقوم بدفع أي قسط للصندوق .



في ختام هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي والذي من خلاله حاولنا الإجابة على الإشكالية

التي كان مضمونه: "إلى أي مدى يساهم التأمين الفلاحي في الحد من المخاطر الفلاحية" ومحاولة منا الإحاطة بهذا الموضوع والإجابة على السؤال الجوهري المطروح جسدناها من خلال بحثنا، حيث خصصنا الفصل الأول للإطار النظري للتأمين يضم معلومات شاملة بالإضافة إلى مفهوم التأمين، أهدافه، فوائده وأنواعه، و الخطر مواصفاته ،كما تطرقنا إلى مفهوم الخطر الفلاحي و أنواعه و مفهوم التأمين الفلاحي ، وفيما يخص الفصل الثاني الفلاحي في الجزائر، وفيما يخص الفصل الثانث فقد تناولنا فيه الدراسات سابقة أما الفصل الرابع قمنا بعرض دراستنا الميدانية للتأمين الفلاحي من خلال المؤشرات الإحصائية المقدمة من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – سعيدة – ومن خلال محاولتنا الإطاحة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع ،استطعنا التوصل إلى هذه النتائج.

فمن خلال ما سبق نثبت بان فرضية البحث المثمثلة في : " أن للتامين دور فعالا في دعم المجهودات التنمية المحلية دلك لما يوفره من تعويضات مالية للتخفيف من خسارة صحيحة .

ذلك لان التأمين الفلاحي يعتبر من الطرق الناجحة للحد من المخاطر التي تهدد هذا القطاع بمختلف منتجاته من تأمين ضد البرد, الفيضانات والأمراض و عتاد ،فهو يوفر راحة و طمأنينة للفلاح و استقرار دخله و تخديد طاقته و هذا مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الفلاحية من جهة كما يساهم في تمويل المشاريع الفلاحية من خلال الأقساط و توظيفها في نفس المجال من جهة أخرى .

النتائج المتوصل إليها:

- ✓ يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية من خلال لعبه دور مهم وأساسي في قطاع
 الفلاحي؛
- ✓ يوفر التأمين لفلاحي الراحة والطمأنينة للفلاح، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الفلاحية من جهة
 كما يساهم في تمويل المشاريع الفلاحية من خلال تجميع الأقساط و توظيفها في نفس المجال
 من جهة أخرى ؛
- ✓ اتضح لنا أن الإقبال على التأمين (تحصيل أقساط التامين) وكذا مبالغ التعويض للفروع النباتية؛
 الخاصة بالحيوانات أكبر من التأمين على الفروع النباتية؛
 - ✓ الصندوق الجهوري للتعاون الفلاحي بسعيدة هو صندوق خاص بالتأمينات الفلاحية،
- ✓ إن تطور وحداثة القطاع الفلاحي خاصة في الآونة الأخيرة، توجب على الفلاح الرضوخ لأمر الواقع بسعيه للإقبال على صناديق التأمين لحماية ثرواته الحيوانية والنباتية من الأخطار المتوعة خاصة الأمراض المعدية.







- 1- أحمد الأشقر ، الإقتصاد ، دار الثقافة ، الأردن 2007.
- 2- بيوار خسى "البترول أهمية التأمين"دار الراس للطباعة و النشر ، العراق 2006.
- 3- سامي عفيفي حاتم ،"دراسات في التأمين"، الدار المصرية اللبنانية للنشر ،طبعة 1987.
- 4- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،أخطار التأمين ، دار الجامعة الإسكندرية 2015.
- 5- عرفان تقى الدين الحسنى الأخطار الفلاحية- دار مجدلاوي للنشر، عمان،ط.1- 1999.
 - 6- غاوي عبد الرزاق النقاش ،"التأمينات" ،ط.1- بغداد 2001.
 - 7- كامل البكري، "الاخطار" ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

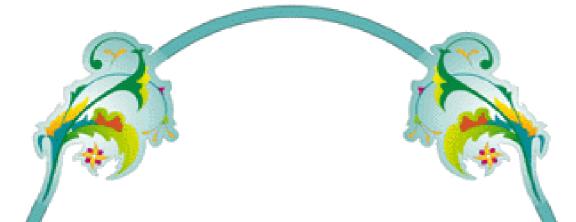
<u>البحوث:</u>

- 8- خليل رميسة ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات، الأخطار الفلاحية،دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أم البواقي-(2012/2012).
- 9- مرزاق مليكة ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات، تأمينات الأخطار مساهمتها في تنمية القطاع الفلاحي ، دراسة حالة تأمين الدواجن بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أم البواقي-(2014/2013).
- 10-إنساعد مصطفى، تمار محمد الأمين ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات، دور التأمين في إدارة المخاطر ، دراسة حالة تأمين الدواجن بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خميس مليانة (2018/2017).
- 11-فياش آمال ،بوعبانة فتيحة ،واقع التأمين الفلاحي في الجزائر و دوره في استقرار الانتاج الفلاحي (دراسة قياسية لفترة: 2006-2016) .
 - 12- دراسة سناتي ،بركة، أثر التأمين الفلاحي على الإنتاج الفلاحي"، الجزائر ،2000-2016.
- 13- دراسة الطيف ،كوراد، "دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي و الحيواني "- ولاية بومرداس-.
 - 14- دراسة الغردي ، "التامين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية "-بوفاريك-
- 15- دراسة قريشي "مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية "- بالجزئر -
- 16- دراسة محمد طه محمد ،"إدارة الأخطار الفلاحية "،-جمهورية مصر العربية-،دكتوراه في التأمين،كلية التجارة سنة 1993.

17- دراسة MANTA،"إدارة المخاطر "،رسالة ماجستير -جامعة باريس- 2013.

18- دراسة Lafrance ،"إدارة المخاطر الفلاحية" ،رسالة دكتوراه،-كندا-2015.

19- وثائق مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA.



الملاحق



جامعة دكتور طاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم تسيير .

استبيان موجه إلىموظفيين الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي

في إطار تحضير لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال نقوم بإجراء دراسة حول واقع التأمين الفلاحي و قد ثم إختياركم ضمن العينة المشاركة في هذه الدراسة .

نرجو منكم التفضل بالإجابات على الأسئلة الواردة في الاستبيان المرفق بكل شفافية و موضوعية علما أن أرائكم و إقتراحتكم ستساهم في تحقيق أهداف الدراسة و .تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

أشكركم على حسن تعلونكم ولكم منا فائق التقدير و الاحترام .

الجزء الأول: البيانات الشخصية

ضع إشارة () أمام الخانة المناسبة:

	ثی	الجنس :ذكر
من30إلى40 سنة	من 20إلى30سنة	0 السن :
		من 40و أكثر
<i>نوي</i> ()جامعي	:متوسط	 مستوى الدراسي

 حالة المهنية : إيطار عون أمن أخرى
مستوى الدراسي : متوسط ثانوي عي O
الجزء الثاني :محاور الدراسة المخاطر التي تحيط بالقطاع الفلاحي :
موافق هاید معاید
 هل عقد التأمين الذي تضعه مؤسستكم محدد المدة :
نعم
 هل هناك فترة محددة تضعها مؤسستكم في عملية التأمين :
نعم (ا
 إن دورالتأمينالفلاحي هوجبرالأضرارالتيتلحقبالفلاح:
موافق غ موافق عاید
 هل هناك أخطار غير قابلة للتأمين :
نعم لا

هل هناك معايير يحددها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في عملية التأمين :	0
A	نعم
هل يقوم الفلاح بدفع قسط مقدم لقيام بعملبة التأمين على منتجاته و عتاده :	0
Y	نعم
هل هناك نسبة معينة يضعها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لتعويض المنتجات :	0
У	نعم
هل يختلف عقد التأمين المنتجات الحيوانية عن المنتجات النباتية و العتاد الفلاحي :	0
	نعم
هل هناك آجال لضمانات والتعوييضات يحددها صندوقصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي:	0
У	نعم
هل يحدد الصندوق مدة معينة يقوم الفلاح بتجديد عقد التأمين:	0
	نعم
يعتبر القطاع الفلاحي من بين قطاعات المهمة لدى يجب على دولة تقديم تسهيلات و ضمانات	0
وتعويضات للفلاح :	
خايد کايد	موافق

مل يحدد الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مدة معية يقوم فيها الفلاح بتجديد عقد التأمين :	<i>b</i> O
	نعم
ب حالة عدم وقوع أي خطر للفلاح في المدة التي يحددها عقد التأمين هل يقوم الصندوق بمنح الفلاح	3 0
بلغ معين :	4
Y	نعم
رتبط منهجية عملية التأمين التي يضعها الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي لمختلف الأخطار التي تواجه	; O
نفلاح :	1
محايد الماد	موافق غ
مل التعويضات و الضمانات التي يضعها الصندوق بنسبة لانتاج النباتي تتغير في حالة البرد و الحرائق و	p 0
لفياضانات:	١
Y	نعم
مل التعويضات والضمانات التي يضعها الصندوق بنسبة الانتاج الحيواني تتغير في حالة المرض التسمم	<i>b</i> O
غدائي:	١
	نعم
بَ رأيك هل هناك وعي حول عملية التأمين الفلاحي :	3 0
	نعم

	لاحي:	ري لتعاون الف	سندوق الجهو	لفلاحين نحو الص	ما مدى إقبال ا	0
		ضعیف		متوسط		كبير
	تعاون الفلاحي:	.وق الجهوي ل	ح حول صند	تي يضعها الفلاِّ-	ما درجة الثقة ال	0
		صعیف (متوسط		كبير
ې لتعاون الفلاحي:	لصندوق الجهوي	التي يقدمها ا	نوع الخدمة	للاح راضي على	في رأيك هل الف	0
				نوعا ما	ۼ۬	راضي

الملخص

يعد القطاع الفلاحي من بين الاعمدة الرئسينة لتحقيق التنمية الاقتصادية, كما يعتبر التأمين الفلاحي من الطرق الناجحة لادارة المخاطر التي تهدد هذا القطاع بمختلف منتجاته من تأمين ضد البرد, الفياضنات والامراض, لانه أكثر عرضة لها.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التأمين الفلاحي ودوره في الحد من المخاطر الفلاحية, ولبلوغ هذا الهدف استعملنا المنهج الوصفي التحليلي لبيانات جمّعت عن طريق استبيان وزّع على عمال الصندوق الجهوي للتعاون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يلعب دور هام وذلك بتقديم مختلف الضمانات و التعويضات للفلاح و ذلك لجبر الأضرار التي تلحق بمختلف متوجاته و عتاده.

Abstract:

The agricultural sector is one of the main pillars for achieving economic development. Agricultural insurance is also a successful way to manage the risks that threaten the sector in its various products from insurance against cold, fevers and diseases, because it is more vulnerable to it.

This study aims to shed light on agricultural insurance and its role in reducing agricultural risks, and to achieve this objective, we used the analytical descriptive method for data collected through a questionnaire distributed to the workers of the Regional Fund for Agricultural Cooperation in Saida. The study concluded that the Regional Fund for Agricultural Cooperation plays an important role by providing various guarantees and compensations to farmers in order to repel the Damages to various products and equipment.